



مجلس تحسين جودة التعليم
لكليات العلوم الإسلامية



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جهاز الاشراف والتقويم العلمي
دائرة ضمان الجودة والاعتماد
رقم الإصدار ((00))

دليل معايير الاعتماد الوطني البرامجي لكليات العلوم الإسلامية (الجامعات العراقية) إعداد

مجلس تحسين جودة التعليم

لكليات العلوم الإسلامية

ncaic@moheer.gov.iq

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقُلْ اسْكُتُوا

فَنَسِيْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ

التوبة ١٠٥

المحتويات

ت	الموضوع	رقم الصفحة
١.	المقدمة.	٣ - ٤
٢.	اهمية تحسين جودة التعليم (كليات العلوم الإسلامية).	٥
٣.	التعريفات.	٦ - ٨
٤.	المعايير البرامجية.	٨ - ٩
٥.	المحددات.	٩ - ١١
٦.	مقياس ليكرت الثلاثي.	١١
٧.	منظومة التقويم الذاتي.	١٢
٨.	الأوزان المعتمدة للمعايير (التسعة).	١٣ - ١٤
٩.	التخصصات في كليات العلوم الإسلامية.	١٤
١٠.	المعايير البرامجية لكليات العلوم الإسلامية.	١٤ - ٦٨
١١.	المعيار الأول: استراتيجية البرنامج.	١٤ - ١٧
١٢.	المعيار الثاني: مصادر التعلم.	١٨ - ٢٢
١٣.	المعيار الثالث: المناهج الدراسية.	٢٢ - ٢٩
١٤.	المعيار الرابع: البحث العلمي.	٢٩ - ٣٣
١٥.	المعيار الخامس: هيئة التدريسيين والعاملين.	٣٣ - ٤٠
١٦.	المعيار السادس: الحوكمة.	٤٠ - ٤٩
١٧.	المعيار السابع: الطلبة.	٤٩ - ٥٩
١٨.	المعيار الثامن: خدمة المجتمع.	٥٩ - ٦٢
١٩.	المعيار التاسع: ضمان الجودة.	٦٢ - ٦٨
٢٠.	المصادر.	٦٩

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

تشرفت كليات العلوم الإسلامية بحمل أمانة التبليغ، تلك الرسالة السامية التي تهدف إلى بناء الانسان بناءً قوياً وفق منهج رباني معتدل ينسجم مع مهمة الاستخلاف، بعيداً عن التطرف والغلو، وقد شرف الله سبحانه وتعالى الإنسان بأن يكون خليفته في الأرض إذ قال الباري عز وجل ((إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً)) البقرة ٣٠، من أجل عمارتها وإقامة شرع الله تعالى فيها.

وامتثالاً لأمره تعالى في كتابه العزيز بقوله: ((وَقُلْ أَعْمَلُوا بِمَا يَأْمُرُ اللَّهُ وَعَسَى أَنْ تَمْسِكُوا إِلَى مَا كُنْتُمْ تُكَفِّرُونَ))

والمؤمنون)) التوبة ١٠٥، وأمر النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) بقوله: (إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ إِذَا عَمِلَ أَحَدُكُمْ عَمَلًا أَنْ يُثِقَنَهُ) فقد بدأت كلياتنا خطوتها الأولى لنيل درجة الاعتمادية الأكاديمية سيراً مع توجه وزارة التعليم العالي في العراق الساعي إلى النهوض بالجامعات العراقية ودخولها ضمن تصنيف الجامعات العريقة، وبإشراف مباشر من قبل معالي وزير التعليم العالي والبحث العلمي، وبدعم معنوي من السادة المسؤولين في جهاز الاشراف والتقويم العلمي في الوزارة، والسادة العمداء ومعاونيهم ورؤساء الأقسام، ومدراء الشعب والوحدات الإدارية والكادر التدريسي والوظيفي من أجل ترصين التعليم في كليات العلوم الإسلامية ورفع مستواها العلمي والإداري، وهي تسير بخطى ثابتة نحو التميز المعرفي والبناء الفكري لتتجاوز المصاعب والعقبات التي تقف في طريق التقدم العلمي والازدهار الحضاري، وأن تكون في مستوى الكليات المتقدمة سواء أكانت على مستوى الجامعات أم على مستوى الكليات العراقية المناظرة لها من خلال الحزم في أداء الأعمال، والإصرار على التفوق والتطور، والعمل على رفع مستوى الأداء العلمي والإداري للتدريسيين كافة وفق محاور النظام البرامجي التخصصي المعتمد، وصولاً إلى تحقيق الأهداف المعرفية والثقافية المنشودة، والعمل على تخريج الكوادر في مختلف العلوم الشرعية لخدمة المجتمع، حيث تعد كليات العلوم الإسلامية في الجامعات العراقية من الكليات التي تتميز بخصوصيتها، كونها تمثل حياة الإنسانية التي تستمد حيويتها وفعاليتها من الدستور القويم والشريعة السمحاء المتمثلة بالقران الكريم وسنة النبي الكريم عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم.

Education Improvement Committee for Islamic Universities

وجدير بالذكر أن جودة التعليم شكلت أبرز تحديات هذا العصر، وهذا ما كشفت عنه عديد من المؤتمرات العلمية على مختلف الأصعدة العالمية والإقليمية والمحلية خلال إعداد كثير من البحوث والدراسات العلمية التي تناولت هذا الموضوع بهدف لفت انتباه

القائمين على التعليم للنظر إليه بجدية، ففي مؤتمر الإسكندرية الذي عقد بتاريخ ٢٨ / ١١ / ٢٠٢١ بالتعاون مع منظمة اليونسكو تم التأكيد على جودة التعليم العالي والمعلوماتية في القرن الحادي والعشرين، لذلك يتطلب من الحكومات والمؤسسات التربوية والعلمية بشكل عام بضمنها كليات العلوم الإسلامية الاهتمام والعمل تجاه هذا التحدي من حيث التأكيد على جودة الاداء في كل مكونات العملية التربوية مع الحرص على ضرورة السعي المستمر لتطوير التدريس الجامعي في مختلف المجالات والتزام المسؤولية الاجتماعية بجوانبها العلمية والمهنية والأخلاقية.

بناءً على ما تقدم تم تشكيل " مجلس تحسين جودة التعليم لكليات العلوم الإسلامية " في العراق، ليتولى وضع المعايير القياسية للاعتماد البرامجي لكليات العلوم الإسلامية في مرحلة البكالوريوس الذي يعد جزءاً من الاعتماد الأكاديمي، حيث بدأ العمل لإنجاز الصيغة الأولية لمعايير الاعتماد البرامجي لكليات العلوم الإسلامية، بترشيح عدد من التدريسيين في عدد من كليات العلوم الإسلامية في الجامعات العراقية لحضور الاجتماع الخاص بتشكيل مجلس تحسين جودة التعليم لكليات العلوم الإسلامية الذي تم عقده في مقر وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بموجب الكتاب (ج د/ م/ ١٢١٥ في ٢٠/٦/٢٠٢١)، ثم تشكيل المجلس بموجب الأمر الوزاري ذي العدد (ق/ج/ ٩٠٧/١ في ٦/٩/٢٠٢١) من السادة المدرجة أسماؤهم وكلياتهم وفق الجامعات المؤثرة إزاء كل منهم للبدء بوضع وإنجاز المعايير الخاصة بكليات العلوم الإسلامية:

ت	الاسم	الكلية والجامعة	اللجنة
١.	أ.د. كفاح صابر رشيد	كلية العلوم الإسلامية / جامعة تكريت	رئيساً
٢.	أ.د. امل سهيل عبد الحسيني	كلية التربية المختلطة / جامعة الكوفة	عضواً ونائباً
٣.	أ.د. يونس قدوري عويد تايه	كلية العلوم الإسلامية / جامعة بغداد	عضواً
٤.	أ.د. احمد محمد احمد سلامة	كلية العلوم الإسلامية / جامعة سامراء	عضواً
٥.	أ.د. سكينه حسين كاظم	كلية التربية للعلوم الانسانية / جامعة المثنى	عضواً
٦.	أ.م.د. ثابت مهدي حمادي	كلية العلوم الإسلامية / جامعة الموصل	عضواً
٧.	أ.م.د. فاضل احمد حسين	كلية العلوم الإسلامية / جامعة ديالى	عضواً
٨.	أ.م.د. نصيف محسن صعيصع	كلية الامام الكاظم (ع) للعلوم الإسلامية الجامعة	عضواً
٩.	أ.م.د. يوسف عبد القادر عبد	جامعة الامام جعفر الصادق (ع)	عضواً
١٠.	د. اسعد الطيف جاسم	كلية العلوم الإسلامية / جامعة الفلوجة	عضواً
١١.	د. علاء كاظم ابراهيم	جامعة اهل البيت	عضواً
١٢.	د. ابراهيم ثابت نصار	كلية التربية / جامعة الكتاب	عضواً ومقررأ
١٣.	م. خالد عيفان اسماعيل	كلية القلم الجامعة / كركوك	عضواً

أهمية تحسين جودة التعليم في كليات العلوم الإسلامية:

إن هذا الجهد هو حصيلة تفاعل أعضاء المجلس، وعملهم بروح جماعية بغية الوصول بالكليات إلى مصاف الكليات الرصينة، فنسأله سبحانه وتعالى أن يوفق الجميع خدمةً لجامعاتنا العزيزة وعراقنا الحبيب إنه ولي التوفيق.

يعد الالتزام بالمعايير القياسية الخاصة بالتعليم ومبادئ إدارة الجودة من أهم العوامل المساعدة في بناء معايير علمية تلبي توجهات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي من جهة وطموحات الكوادر التدريسية والوظيفية من جهة أخرى وتوفر فرصة لإعداد طلبة بمؤهلات قادرة على المساهمة في قيادة المجتمع وإصلاحه ونيل ثقة مراكز التوظيف وسوق العمل.

ومن أهم مآلات التعليم وفق فلسفة الجودة هي:

١. صناعة بيئة تعليمية على وفق معايير ومؤشرات جودة التعلم والتعليم والبحث العلمي
٢. تأهيل متخصصين في المجال المعرفي علمياً وفكرياً مما يتيح لهم القدرة على المشاركة الفاعلة في خدمة المجتمع في المجالات الفكرية والنظرية والعلمية.
٣. تلبية حاجات المجتمع عبر إعداد شريحة من خريجي كليات العلوم الإسلامية بمختلف التخصصات في الأقسام العلمية التابعة لها ممن يحملون الفكر الإسلامي الوسطي المعتدل بعيداً عن التعصب والتطرف الفكري.
٤. إعداد الباحثين في الدراسات الإسلامية لبلورة الفكر الإسلامي المرن، وإشاعة قيم التسامح والتعايش السلمي بين أبناء المجتمع الواحد.
٥. تعزيز مبدأ الألفة والمحبة والتآخي والتعايش السلمي وتحقيق الأمن المجتمعي.
٦. تنمية الثقة بالمؤسسة الأكاديمية في الأوساط المجتمعية.
٧. العمل على استحداث برامج جديدة على مستوى البكالوريوس والماجستير وإعداد مشاريع لبرامج على مستوى الدكتوراه تسهم في خدمة المجتمع.
٨. إعداد خطباء مساجد وموجهي مجتمع يوصلون صوت الإسلام إلى العالم أجمع بطريقة نقية بعيدة عن التطرف وتتناسب والتقدم في باقي مجالات العلوم.
٩. إعداد جيل جديد يؤمن بمبادئ الإسلام وقيمه المتماشية مع التطور الحاصل في العالم والوقوف بالضد من الظواهر الشاذة (التفكك الأسري والتفكك

المجتمعي والانحلال الأخلاقي وشيوع ظاهرة الإلحاد والعزوف عن الإيمان بالله وتوحيده).

١٠. اعتراف دول الجوار ودول العالم بشهادة الطالب المتخرج من كليات العلوم الإسلامية العراقية.

- **الجودة:** درجة تلبية مجموعة الخصائص المتأصلة للمتطلبات.
- **التقييم:** عملية قياس جودة الأداء في كل الأنشطة بهدف التحسين المستمر للأداء المستقبلي.
- **التقويم:** مجموعة من الإجراءات والأساليب تتخذ بناءً على نتائج التقييم، تكفل ضمان تنفيذ المعايير المتعارف عليها لبلوغ مستويات الجودة المستهدفة في المؤسسات التعليمية.
- **ضمان الجودة:** السياسات المتبعة والإجراءات المتخذة للتأكد من تطبيق الآليات والإجراءات في الوقت الصحيح بالدقة المطلوبة والشكل المناسب للتحقق من بلوغ الجودة المستهدفة بغض النظر عن كيفية تحديد معايير هذه الجودة.
- **الإجراءات:** مجموعة من القواعد اللازمة لتنفيذ العمل، أو هي مجموعة من التعليمات المكتوبة التي تصف الخطوات المتفق عليها لإنجاز عمل معين أو سلسلة من الأعمال.
- **الآليات:** مجموعة من القواعد والأساليب اللازمة لتنفيذ العمل.
- **التوثيق:** تدوين وتسجيل كل بيانات العمل بالمؤسسة، ويمكن أن يكون التوثيق ورقياً أو الكترونياً (مكتوباً أو مسموعاً أو مصوراً) وتقدم كأدلة عن طريقها تستطيع تحليل هذه البيانات المسجلة بهدف التطوير والتحسين.
- **الاعتماد:** مجموعة الإجراءات والعمليات المتكاملة التي تستهدف الفحص والتقويم لاسيما التقويم الخارجي لمستوى جودة التعليم المطبق في المؤسسة التعليمية لغرض تحديد مدى قدرة تلك المؤسسة على تحقيق ما يعرف بكل من تحسين الجودة وضمان الجودة وتقوم بتلك المهمة مؤسسات أو هيئات انشأت لهذا الغرض وعادة ما تكون هيئات غير حكومية أو على الأقل مضمونة الحيادية ولا تستهدف الربح.

- **الاعتماد المؤسسي:** هو الاعتراف بأن المؤسسة لديها المقدرة والإمكانات على تنفيذ رسالتها وأهدافها المعتمدة، وفقاً لمعايير ومعايير محددة حول كفاية المرافق والمصادر، ويشمل ذلك العاملين بالمؤسسة، وتوفير الخدمات الأكاديمية والطلابية المساندة ومستويات إنجاز الطلبة وأعضاء هيئة التدريس وغيرها من مكونات المؤسسة التعليمية، وهي وثيقة ضرورية للمؤسسة في علاقاتها مع الطلبة والأساتذة وسوق العمل والمجتمع المحلي.
- **الاعتماد البرامجي:** الاعتماد البرامجي (التخصصي) هو الاعتراف بالبرنامج الأكاديمي في المؤسسة التعليمية أو أحد أقسامها، والتأكد من جودة هذه البرامج ومدى تناسبها لمستوى الشهادة الممنوحة بما يتفق مع المعايير المحددة في هذا الإطار.
- **تقييم الأداء:** العملية التي يتم من خلالها إخضاع أداء المؤسسة أو البرنامج للحكم والتقدير بصورتيه الكمية والنوعية، وذلك انطلاقاً من الأهداف المعتمدة من خلال استخدام المقاييس المرجعية التي تساعد على فهم وإدراك العلاقة بين مختلف العناصر الخاصة بالتقييم.
- **المؤشرات:** مجموعة من المقاييس الكمية والنوعية (أهداف قصيرة أو متوسطة المدى) تستخدم لتتبع الأداء بمرور الوقت، للاستدلال على مدى تلبية مستويات الأداء المتفق عليها، وهي نقاط الفحص التي تراقب التقدم نحو تحقيق المعايير.
- **الشواهد والأدلة:** ما يمكن الاستناد عليه في تحديد التطبيق والالتزام من عدمه، التي تتمثل في قواعد البيانات، ومحاضر الاجتماعات، والتقارير السنوية، ونتائج عمليات التقييم، والسجلات المختلفة كسجلات الحضور والغياب، والمقابلات.... الخ.
- **المعيار:** وهو مقياس مرجعي يمثل المستويات القياسية المنشودة (إجراءات وسياسات) يمكن الاسترشاد به عند تقييم الأداء الجامعي من خلال مقارنته مع ما يتم العمل به فعلاً.
- **المعايير المعتمدة:** الأسس التي تحددها المؤسسة لذاتها، ويعتمدها مركز ضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية بشرط أن تحقق القيمة المضافة.
- **تقرير التقييم الذاتي:** توصيف وتشخيص الوضع الراهن والأداء في المؤسسة التعليمية، وتحديد مواطن القوة والضعف وأساليب التحسين والتطوير.

- **الأداء:** هو كفاءة وفاعلية تنفيذ الأنشطة من قبل المؤسسة أو البرنامج.
- **تدقيق الجودة:** هو عملية فحص منهجية ومستقلة وموثقة لغرض الحصول على دليل مرجعي وتقييمه بموضوعية لتحديد مدى استيفاء المعايير المعتمدة.
- **المدقق الداخلي:** شخص من المؤسسة، ذو خبرة في مجال التخصص، يقوم بتقييم مدى تحقق معايير الجودة في المؤسسة أو البرنامج وأن يكون مستقلاً عن الجهة المدقق عليها.
- **المدقق الخارجي:** شخص من خارج المؤسسة، ذو خبرة في مجال التخصص، تتم دعوته من قبل المؤسسة التعليمية لمراجعة وضع المؤسسة أو البرنامج قيد التدقيق، وفقاً للدراسة الذاتية والتدقيق الداخلي للمؤسسة.
- **الميسر:** أحد أعضاء المؤسسة يقوم بتيسير عملية التدقيق الخارجي أثناء الزيارات الميدانية، يفضل أن يكون منسق البرنامج، أو مدير قسم الجودة بالمؤسسة.
- **الرؤية :** التطلع والطموح لما يجب أن يكون الحال في المستقبل، وأكثر المعاني اتساعاً للرؤية هو بيان يعبر فيه عن النظرة للمستقبل في شكل التصورات، والتوجهات، والطموحات، وكيف تريد أن ترى المؤسسة مكانتها والفئات الذين تخدمهم في المستقبل.
- **الرسالة :** وصف للطرق التي تؤدي إلى وصول للرؤية وتحقيق الأهداف كما أن الرسالة بيان يوضح السبب في إنشاء المؤسسة والمهام المناطة بها، والخدمات التي تقدمها.

المعايير البرامجية:

تعد معايير الاعتماد البرامجي لتسهم في ضمان جودة العملية التعليمية واستمرار تحسينها، مع مراعاة تحقق المعايير المتعارف عليها دولياً في مؤسسات التعليم العالي بشكل عام، وفي كليات العلوم الإسلامية في العراق بشكل خاص.

إن اعتماد أية كلية، أو برنامج تعليمي، يعطي تأكيداً عاماً بأن هذه المعايير يتم العمل بها، كما يبعث الثقة لدى الطلبة، وأصحاب العمل وأولياء الأمور وأفراد المجتمع بأن مخرجات التعلم وما يجري من أبحاث وما يقدم من خدمات، كل ذلك كان على درجة مناسبة من الجودة، ويساير في جودته الممارسات العالمية في هذا الاتجاه، وبذلك

يتأتى التحقق من أن المؤهلات التي تمنحها كليات العلوم الإسلامية والبرامج الأكاديمية في العراق تعادل نظيراتها من المؤهلات في أي مكان في العالم.

وقد شملت المعايير التي وضعها مجلس التحسين تسعة معايير هي:

١- استراتيجية البرنامج .

٢- مصادر التعلم.

٣- المناهج الدراسية.

٤- البحث العلمي

٥- هيئة التدريسيين والعاملين.

٦- الحوكمة.

٧- الطلبة.

٨- خدمة المجتمع.

٩- ضمان الجودة.

المحددات

تم بناء المعايير - بصورة عامة - على الممارسات الجيدة المتعارف عليها في قطاع التعليم والاعتماد الأكاديمي، على مستوى العالم، وتم تكييفها لتتلاءم مع بيئة التعليم العالي في العراق، وُصفت المعايير على مستويات متعددة، من حيث العموم والتفصيل، وذلك كما يأتي:

أولاً: يعد التقديم والاستهلال والتمهيد لهذه الوثيقة الوارد في أعلاه جزءاً مهماً في تقييم الأداء.

ثانياً: تم وضع توصيفات عامة لكل مجال من مجالات المعايير التسعة الرئيسية.

ثالثاً: تم تقسيم هذه المعايير - بدورها - إلى بنود فرعية تتناول المتطلبات الخاصة بكل معيار من المعايير الرئيسية.

رابعاً: امام كل عنصر من عناصر المعايير الرئيسية، تم وضع عدد من المؤشرات التي تتبناها كليات العلوم الإسلامية للدلالة على مستوى الالتزام في تنفيذ الأنشطة الأكاديمية وفق المعايير المحددة - داخل الكلية.

خامساً: قدم المجلس في هذه الوثيقة وصفاً تفصيلياً لهذه المعايير التسعة وأنواع البراهين والأدلة التي يمكن الاستعانة بها لتحديد مدى جودة الأداء في كليات العلوم الإسلامية، مقارنة بهذه المعايير.

١. يتعين على كل كلية أن تتبنى وضع الوثائق والسياسات الضرورية التي تصف مدى التزامها وتطبيقها للمعايير المعتمدة في هذه الوثيقة.

٢. تعد جميع كليات العلوم الإسلامية القائمة حالياً والتي يمكن أن تستحدث مستقبلاً مشمولة بهذه المعايير لتحقيق الاعتماد البرامجي.

٣. ان الأدلة والوثائق المطلوبة والمثبتة أمام مؤشرات كل فقرة فرعية لكل معيار تعد إرشادية، ويمكن للكلية تقديم أدلة ووثائق بمديات مختلفة لإثبات مدى التزامها بالمعايير وفقراتها الفرعية.

٤. تعد الفقرات المذكورة أدناه - حال تقديمها من قبل الكليات اثناء عمليات التقييم والتدقيق - إطاراً مقبولاً للدلالة على التزامها وتطبيقها للمعايير التسعة وفقراتها الفرعية المثبتة في هذا الدليل بحسب طبيعة كل فقرة فرعية أو مؤشر معتمد ضمن هذه الوثيقة وهي:

أ- الوثائق بشكل عام إن كانت محاضر أو تعليمات أو قرارات أو سجلات أو أوامر إدارية أو تقارير أو بحوث أو خطط عمل أو صور، على وسط ورقي أو إلكتروني.

ب- عناصر التوجيه ولوحات الدلالة والاعلانات الرسمية.

ت- المشاهدات الميدانية للمقيمين.

ث- المقابلات الشخصية للمقيمين.

ج- الاستطلاعات والاستبانات.

ح- المخططات الهندسية.

خ- المخططات الانسيابية لتوضيح تراتبية الأعمال.

٥. تم اعتماد مقياس ليكرت (Likert scale) الثلاثي لقياس المؤشرات على أساس وجود المؤشر من عدمه وكونه موثقاً أم لا، وتم وضع ترتيب الأوزان

على أساس التهديد - الذي تمثله الحالة - على رصانة العملية التعليمية، ولهذا يعدُّ عدم الالتزام بالوثائق (الوزن الاول/ غير مطبق وموثق) الحالة الأكثر تهديداً، وذلك لدلائنها على عدم الاهتمام وعدم الالتزام بالتعليمات والمعايير الموثقة، وهي حالة أقل ما توصف به هو الإهمال، الجدول أدناه يبين المقياس الثلاثي مفصلاً:

مقياس ليكرت الثلاثي (LIKERT SCALE) لقياس المؤشرات:

المجموع	مطبق وموثق	مطبق غير موثق	موثق غير مطبق	الفقرات (مدى المطابقة)
	٣	٢	١	الاوزان
				التكرارات
				النتيجة
				الوسط الحسابي
				المرجع للمعيار

٦. آلية احتساب المعيار:

هذا القياس المعتمد لاستخراج الفجوة وكالاتي:

مج (الاوزان x التكرارات)

الوسط الحسابي المرجح = -----

مج الاوزان

الوسط الحسابي المرجح

النسبة المئوية للمطابقة = -----

٦ (اعلى درجة قياس)

الفجوة = ١ - النسبة المئوية للمطابقة

منظومة التقويم الذاتي

إن الهدف الأساس من التقويم هو تحسين الأداء خلال الوقوف على مكامن القصور وجوانب الضعف لتلافيها وأوجه التميز والقوة لتعزيزها وتوعية العاملين في العملية الأكاديمية بكيفية سير عملية التقويم بواسطة مركز ضمان الجودة، لذلك يتطلب العمل بهذا النوع من التقويم إلى تشكيل لجنة وتدريبها على كيفية استخدام المعايير التي يتضمنها التقويم الذاتي ويفضل أن يكون فريق العمل يتكون من (٥-٧) أفراد يتولى كل فرد في الفريق مسؤولية أحد مجالات التقويم بشكل رئيسي، إذ يخضع عمل فريق التقويم إلى برنامج أكاديمي ودورات تدريبية تأهيلية في مبادئ التدقيق والتقييم لغرض اتقان العمل، بعد ذلك يقوم فريق التقويم بإجراء وتنفيذ عملية التقويم وفقاً لجدول زمني لا يقل عن شهر ولا يزيد عن فصل دراسي، يتحرى خلاله الدقة والشفافية أثناء مرحلة التقويم، بعد ذلك يقوم الفريق بتحديد كافة الأنشطة والمراجعة والتقييم لمفاصل الكلية العلمية وفق متطلبات المعايير المحددة في استمارة التقويم الذاتي، بعد ذلك يجتمع فريق التقويم للوقوف على النتائج الأولية للتقييم ويعقد نقاشات حول النتائج الخاصة بكل مجال ومن ثم يجري إصدار الأحكام والقرارات النهائية وفق المقاييس والأوزان المختلفة لمجالات التقويم.

أخيراً يتم تشكيل لجنة مصغرة مختارة من أكفأ المشاركين في فرق التقويم إذ تكلف بإعداد التقرير النهائي للتقييم ومراجعته وتنقيحه وتتم صياغة تقرير التقويم الذاتي للبرنامج وفقاً للمكونات المحددة في الدليل الإرشادي (يعده القسم أو الكلية الطالبة للاعتماد يتضمن متطلبات الأداء الجيد والممارسات التعليمية الجيدة وطرق تنفيذها داخل البرنامج الأكاديمي وفق مبادئ إدارة الجودة المواصفات القياسية المعتمدة للجودة)، ففي هذه المرحلة يقوم المسؤولون على البرنامج باعتماد التقرير ونتائجه في مجلس القسم ومن ثم مجلسي الكلية والجامعة بعد رفع نسخ منه لهذه الجهات وإدارة ضمان الجودة والتطوير في الجامعة لمناقشة ما جاء فيه وإبداء الملاحظات التي تهدف لتحسينه قبل تقديمه للاعتماد.

تمثل هذه المرحلة الهدف الأساس من عملية التقويم وفي هذه المرحلة يقوم المكلفون بدراسة أوجه القوة والضعف التي وردت في تقرير التقويم الذاتي ومن ثم اقتراح جملة من الإجراءات التصحيحية خلال الإجراءات المتخذة من قبل الأقسام والبرامج الأكاديمية المختلفة.

الأوزان المعتمدة للمعايير (التسعة) في كليات العلوم الإسلامية.

ت	الموضوع	المعايير الفرعية	المؤشرات	الادلة المقترحة	الاوزان
١.	المعيار الأول: استراتيجية البرنامج.	أولاً: الرؤية: ثانياً: الرسالة: ثالثاً: الأهداف:	٥ ٦ ٦	٨	١٠٪
٢.	المعيار الثاني: مصادر التعلم.	أولاً: التخطيط والتقييم: ثانياً: التنظيم: ثالثاً: دعم المستخدمين: رابعاً: الموارد والمرافق:	٧ ٨ ٥ ٦	٨	١٢٪
٣.	المعيار الثالث: المناهج الدراسية.	أولاً: المراقبة المؤسسية لجودة التعلم والتعليم: ثانياً: مخرجات تعلم الطلبة: ثالثاً: تطوير البرامج: رابعاً: التوأمة (الكليات المناظرة):	٨ ٥ ٨ ٨	٥	١٢٪
٤.	المعيار الرابع: البحث العلمي.	أولاً: السياسات المؤسسية في البحث العلمي ثانياً: مشاركة هيئة التدريس والطلبة في البحث العلمي ثالثاً: الابداع والابتكارات	٩ ٥ ٣	١٢	١٢٪
٥.	المعيار الخامس: هيئة التدريسيين والعاملين.	أولاً: التوظيف (والتعيين) ثانياً: التطوير الشخصي والوظيفي ثالثاً: الإجراءات الانضباطية، وحل المشكلات رابعاً: جودة التدريس خامساً: دعم التحسين في جودة التدريس سادساً: مؤهلات أعضاء هيئة التدريس وخبراتهم	٩ ٧ ٥ ٨ ٧ ٥	١٠	١٢٪
٦.	المعيار السادس: الحوكمة.	أولاً: مجلس الكلية ثانياً: القيادة ثالثاً: عمليات التخطيط رابعاً: النزاهة خامساً: السياسات واللوائح التنظيمية سادساً: بيئة العمل سابعاً: الشعب والوحدات المرتبطة بالكلية واقسامها	١٠ ١١ ٩ ٤ ٥ ٤ ٦	٨	١٠٪
٧.	المعيار السابع: الطلبة.	أولاً: قبول الطلبة ثانياً: سجلات الطلبة ثالثاً: إدارة شؤون الطلبة رابعاً: تخطيط خدمات الطلبة وتقييمها خامساً: الخدمات الإرشادية والطبية سادساً: أنشطة الطلبة غير الصفية سابعاً: تقييم الطلبة ثامناً: المساعدات العلمية للطلبة تاسعاً: أنشطة الخبرة الميدانية	٦ ٦ ٨ ٧ ٦ ٥ ١٠ ١٢ ٩	٦	١٢٪
٨.	المعيار الثامن: خدمة المجتمع.	أولاً: سياسات الكلية حول علاقاتها بالمجتمع ثانياً: التفاعل مع المجتمع ثالثاً: سمعة الكلية	٥ ٦ ٤	٦	١٠٪

٩.	المعيار التاسع: ضمان الجودة	أولاً: التزام الكلية بتحسين الجودة ثانياً: إدارة عمليات ضمان الجودة ثالثاً: نطاق عمليات ضمان الجودة رابعاً: المؤشرات والمعايير القياسية خامساً: التحقق المستقل من التقويم	٧ ١٠ ٦ ٥ ٤	٨	١٠٪
١٠.	يتم احتساب مجموع المؤشرات لكل معيار من ١٠٠ ويتم معادلة درجة المعيار بنسبة وزن المعيار				

التخصصات في كليات العلوم الإسلامية:

التخصص العام	التخصص الدقيق
العلوم الإسلامية	أصول الدين
العلوم الإسلامية	العقيدة والفكر الاسلامي
العلوم الإسلامية	الحديث وعلومه
العلوم الإسلامية	الفقه وأصوله (شريعة)
العلوم الإسلامية	المالية والمصرفية
العلوم الإسلامية	الأديان المقارنة
العلوم الإسلامية	التفسير وعلوم القرآن
العلوم الإسلامية	اللغة العربية
العلوم الإسلامية	الحضارة والآثار الاسلامية
العلوم الإسلامية	الفلسفة الإسلامية
العلوم الإسلامية	الدراسات الإسلامية باللغة الانكليزية

المعايير البرنامجية لكليات العلوم الإسلامية:

المعيار الأول: استراتيجية البرنامج:

يساعد التخطيط الاستراتيجي بشكل عام المؤسسة التعليمية على استغلال مكامن القوة والتعامل مع التهديدات وبناء الفرص وتحسين نقاط الضعف وتوجه القرارات باتجاه تنمية البعد المعرفي للبرنامج واستدامة موارده ، وعلى المؤسسة التعليمية اعتماد التخطيط بشكل مستمر للوصول الى الرؤية والرسالة وتحقيق الأهداف وضمان تقييم ومراجعة كل ذلك باستمرار، كما يجب ان تحدّد الاستراتيجية المعرفية للكلية (القسم

العلمي (بوضوح تام لتعبر عن رؤية ورسالة الكلية وتحقق أهدافها المعلنة والحفاظ على الثوابت والمبادئ المعرفية للتخصص والقواعد وسياسات العمل (منها الاعراف الاكاديمية) التي تنظم تراتبية الامتيازات والاستحقاقات المبنية على الخبرة العلمية للهيئة التدريسية ومجموعة الشروط والقيود التي تحمي الطالب من الممارسات المنحازة (غير الحيادية سياسياً أو ثقافياً أو عرقياً) للإدارات والتدريسيين وتؤمن سلامة البيئة التعليمية من الضغوط السياسية والثقافية و الحكومية المخلة بنزاهة وحيادية وعلمية المؤسسة التعليمية.

أولاً: الرؤية:

إن الرؤية الواضحة التي نتصورها تتمثل بجعل كليات العلوم الإسلامية منار علم ومعرفة وعامل توجيه في الوسط الاجتماعي وترسيخ الأسس القوية والصحيحة للإيمان بالله تعالى وتوجيهه واطهار البعد الاخلاقي في الشريعة الإسلامية والحفاظ على ثوابتها العامة والشريعة هنا تشمل تنظيم المعاملات بين الناس، وعليه فإن الزواج والبيع والحقوق والواجبات والأموال والأعراض وحفظ الأنفس واستقرار الأسرة واستقرار المجتمع جزء من الشريعة وهي مدار ما تستهدفه كليات العلوم الإسلامية من معارف يتم بناؤها في الطلبة وفق تخصصاتها التفصيلية.

مؤشرات الرؤية:

١. أن تستعمل الرؤية بصفقتها موجهاً في اتخاذ القرارات المتعلقة بالبرامج أو المشاريع او السياسات المهمة.
٢. وجود استراتيجية موثقة تصف الرؤية وتحدد مداها الزمني ومواردها الاساسية.
٣. تستعمل الرؤية أساساً للتقويم والمراجعة بشكل دوري.
٤. تكون الرؤية والرسالة تساهم في تحسين الوضع التنافسي مع الكليات المناظرة وسوق العمل.
٥. تكون الرؤية ملهمة للتدريسيين والعاملين وأن هناك وعياً كافياً بأهميتها.

ثانياً: الرسالة:

تعمل كليات العلوم الإسلامية على إيجاد بيئة علمية تتوافق ومعايير الجودة الشاملة في مجالات التعليم العالي والبحث العلمي وتعمل على تأهيل متخصصين متميزين في المجال الشرعي علمياً وفكرياً مما يتيح لهم القدرة على المشاركة الفاعلة في خدمة المجتمع والأداء المتميز في المجالات الشرعية النظرية والعلمية وتلتزم القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة وسيرة النبي محمد صلى الله عليه وسلم وشريعته السمحاء قاعدة للتوسع المعرفي ومؤشراً على سلامة السلوك المعرفي إضافة إلى المبادئ الأخلاقية الإنسانية العامة.

مؤشرات الرسالة:

1. يجب أن ترتبط باحتياجات المجتمع أو الفئات التي تخدمها الكلية.
2. تتوافق الرسالة مع قرار (وثيقة) تأسيس الكلية.
3. تكون صياغة الرسالة محددة بقدر كاف ومؤثرة في توجيه عمليات صنع القرار والاختيار بين استراتيجيات التخطيط.
4. تحدد الرسالة بالتشاور مع المستفيدين (ذوي العلاقة) الأساسيين في الكلية.
5. تكون معتمدة بشكل رسمي من قبل مجلس الجامعة أو الكلية وأن تكون معلنة في جميع أقسام وشعب ووحدات الكلية.
6. تتم مراجعتها الدورية حسبما يقتضيه الأمر.

ثالثاً: الأهداف:

يجب أن تحدد أهداف الكلية بوضوح من حيث الصياغة وتأمين الموارد وتحديد الزمن المطلوب لتحقيقها، وأن تشمل جميع أنشطة المؤسسة الأكاديمية (المعرفية) وبشكل يتناسب مع الأنظمة واللوائح المعتمدة وأن تكون قابلة للقياس وأن تعزز رؤية ورسالة الكلية.

مؤشرات الأهداف:

1. تكون الأهداف مصاغة بشكل واضح وقابلة للقياس.
2. تستعمل مرجعاً في التقييم وترتبط بجميع أنشطة ومهام الكلية.

٣. يتم مراجعتها بشكل دوري لتحديد مواطن الضعف والقوة ومديات الإنجاز.
٤. تساهم الأهداف في استدامة الغاية التي وضع من أجلها البرنامج التعليمي.
٥. تكون الأهداف متضمنة لمخرجات التعلم.
٦. تضمن حماية الأعراف الأكاديمية والتربوية.

الأدلة والبراهين:

يمكن الحصول على الأدلة والبراهين التي تثبت توافر معيار الاستراتيجية ومؤشرات الأداء الخاصة لعموم المعيار من خلال الوثائق بشكل عام إن كانت محاضر أو تعليمات أو قرارات أو سجلات أو أوامر إدارية أو تقارير أو بحوث أو خطط عمل أو صور، على وسط ورقي أو إلكتروني، عناصر التوجيه ولوحات الدلالة والإعلانات الرسمية، المشاهدات الميدانية، المقابلات الشخصية، الاستطلاعات والاستبيانات، المخططات الهندسية، المخططات الانسيابية لتوضيح تراتبية الأعمال، ومنها أيضاً:

١. محاضر الاجتماعات والقرارات والتوصيات والاستبيانات المتعلقة بصياغة رؤية الكليات الإسلامية ورسالتها وأهدافها.
٢. نماذج من أوامر اللجان والآليات التي اتبعت في إعداد الرؤية الخاصة لهذه الكليات ورسالتها وأهدافها.
٣. مقابلة بعض الأساتذة والطلبة لاستبيان مدى معرفتهم بأهداف الكلية خلال فحص التقارير والمقترحات فيما ما إذا استعملت لصنع القرار.
٤. توصيات المؤتمرات العلمية والورش ومخرجات الدورات التدريبية والندوات العلمية والآثار والانطباعات الشخصية عن المهرجانات والمعارض الفنية ومعارض المخطوطات.
٥. نشر رؤية الكلية العلمية ورسالتها عبر وسائل الاتصال المختلفة.
٦. تصميم إعلانات ولوحات دلالية داخل الأقسام وأروقة الكليات.
٧. نماذج من تقارير دورية للتدقيق الداخلي.
٨. وثائق أخرى تقدمها الكلية.

المعيار الثاني: مصادر التعلم:

١. يجب التخطيط لمصادر التعلم، ويشمل ذلك المكتبات التي تكفل التوفير الكمي والنوعي المناسب للمراجع الورقية والإلكترونية وغيرها من المناهج المساعدة التي تفي باحتياجات الطلبة وفق البرامج التي تقدمها الكلية عبر المصادر الإلكترونية عند الضرورة.
٢. يجب أن تكون المكتبة وتجهيزاتها متاحة في الأوقات المطلوبة لدعم التعلم مع تقديم المساعدة اللازمة لإيجاد واستخدام المصادر والمراجع المطلوبة بكفاءة.
٣. يجب توافر الأماكن اللازمة للدراسة الفردية والجماعية في بيئة محفزة للبحث والدراسة العلمية الجادة.
٤. يجب أن يتم تقييم هذه الخدمات وتحسينها بالاستجابة لمتطلبات واحتياجات الطلبة وهيئة التدريس.

أولاً: التخطيط والتقييم:

١. يجب أن تكون لدى الكلية سياسات وإجراءات واضحة تضمن أن مصادر التعلم والخدمات اللازمة لدعم تعلم الطلبة كافيةً ومناسبة للبرامج المقدمة بالكلية.
٢. يجب أن يتم تقييمها وتحديثها دورياً حسبما تتطلبه البرامج.

المؤشرات:

١. اهتمام عمادات الكليات بالمكتبات ودعم وتوفير المراجع والمصادر المعرفية والثقافية للبرامج العلمية التي تقدمها الكلية، ودعم متطلبات البحث العلمي.
٢. تحديث مصادر التعلم التي ترتبط ارتباطاً مباشراً بالأولويات الإستراتيجية الخاصة بتطوير البرامج، وأن يتم تعديل هذه الإستراتيجية كلما دعت الحاجة، خاصة عند تقديم برامج جديدة أو استخدام تقنيات تعليم جديدة.
٣. تقوم الكلية بمراقبة مدى كفاءة المكتبة والمصادر (المتوافرة بمركز مصادر التعلم)، باستمرار، وتقوم بتقييمها رسمياً مرة كل عامين على الأقل.
٤. تشمل إجراءات التقييم على استطلاعات لآراء المستفيدين حول مدى فعالية تلبية هذه المصادر لاحتياجاتهم على أن يؤخذ في الحسبان استطلاع

آراء هيئة التدريس والطلبة، للتعرف على مدى رضاهم، ومدى استخدامهم للمصادر ومدى اتساقها مع متطلبات التعليم والتعلم في الكلية، ومدى تنوع نطاق الخدمات المقدمة، ومقارنة ذلك بالخدمات التي تقدم في الكليات المناظرة.

٥. تتم استشارة أعضاء هيئة التدريس المسؤولين عن المقررات والبرامج حول المتطلبات اللازمة لمساندة عمليتي التعليم والتعلم، وذلك في وقت مبكر يسمح بتوفيرها في الوقت المناسب.
٦. الاهتمام (بالمخطوطات) باعتبارها مصدراً مهماً من مصادر التعلم.
٧. الاهتمام بتقنيات التعلم الذاتي (التعليم الإلكتروني).

ثانياً: التنظيم:

يجب أن تُدار المكتبة أو مركز مصادر التعلم بكفاءة إذ تقدم الخدمات المطلوبة في بيئة آمنة تحفز على الدراسة الناجحة.

المؤشرات:

١. تكون المكتبة ومراكز مصادر التعلم، وغيرها من الأماكن المتاحة في الكلية لساعات طويلة وكافية تمتد لما بعد الزمن المخصص للمحاضرات؛ لضمان توافر هذه الخدمات عندما يحتاج المستخدمون إليها.
٢. يتم حفظ الكتب والمراجع وفق ترتيب وترميز مناسب، ويتم تصنيفها وفق أحد الأنظمة المتعارف عليها عالمياً في نظم المكتبات.
٣. تتوافر اتفاقيات للتعاون مع مكتبات ومراكز مصادر التعلم الأخرى، تتم بموجبها الاستعارات المكتبية المتبادلة، والمشاركة في المصادر والخدمات.
٤. تُستعمل أنظمة معتمدة لتسجيل استعارة الكتب واستردادها، ويتوافر نظامٌ متابعةٍ فعّال، لاسترداد المصادر والمراجع التي انتهت مدة استعارتها.
٥. يكون الوصول إلى قواعد البيانات الإلكترونية، والمواد البحثية والمجلات العلمية المتعلقة بالبرامج التي تقدمها الكلية سهلاً ميسراً.

Education Improvement Committee for Islamic Universities

٦. توضع قواعد تنظم السلوك داخل المكتبة، وأن يُعْمَل على التحقق من الالتزام بها للحفاظ على بيئة محفزة للدراسة الفعالة والبحث العلمي من قبل هيئة التدريس والطلبة.
٧. تُستعمل أنظمة أمن فعّالة، لمنع ضياع محتويات المكتبة والاستخدام السيئ للشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت).
٨. وجود آلية مناسبة لتغذية المكتبة باستمرار وتحديث محتواها المعرفي.

ثالثاً: دعم المستخدمين:

يجب تقديم الدعم المناسب لتمكين الطلبة وهيئة التدريس من الاستخدام الفعّال لمصادر المكتبة وخدماتها.

المؤشرات:

١. تقدم المكتبة برامج تهيئة إرشادية وتدريب للطلبة الجدد وغيرهم من المستخدمين، لتهيئتهم لاستخدام المكتبة وتوفير خدماتها.
٢. تقدم المساعدة لمستخدمي المكتبة في عمليات البحث عن المعلومات والوصول إليها وطرق استخدامها.
٣. تتوافر في المكتبة خدمة توفير المراجع التي تتم خلالها الإجابة عن الاسئلة التخصصية بواسطة أمناء المكتبة المؤهلين.
٤. تواجد إجراءات مناسبة لاطلاع رواد المكتبة على التطوير الجاري فيها، ويشمل ذلك اقتناء مواد جديدة، وإقامة برامج تدريب، وتغيير الخدمات وساعات العمل.
٥. يوجد في المكتبة أو مراكز مصادر التعلم عددٌ كافٍ من الأشخاص المؤهلين وذوي المهارة في المجالات المتصلة بعلوم المكتبات وتقنية المعلومات.

رابعاً: الموارد والتجهيزات:

يجب أن تكون الموارد والتجهيزات مناسبة لمتطلبات التعلم والبحث العلمي في الكلية.

المؤشرات:

١. ألا يقلل توفير خدمات الشبكة العالمية وخدمات الاستعارة من المكتبات الأخرى من التزام الكلية بتوفير مصادر المعلومات المادية داخل المكتبة ذاتها.
٢. تتوافر في المكتبة أماكن مناسبة لاستيعاب مجموعات الكتب والمجلات العلمية بطريقة تجعلها في متناول الجميع.
٣. تتوافر أجهزة حاسوبية وبرمجيات حديثة لدعم عملية الوصول إلكترونياً إلى المصادر والمواد.
٤. تتوافر لمستخدمي المكتبة تجهيزات تصوير مدعومة مجاناً أو بنظام دفع مالي مناسب.
٥. تأمين خدمة (الإنترنت) لاستخدام أجهزة الحواسيب الشخصية المحمولة لأغراض البحث العلمي.
٦. تجهيز المكتبة بالكتب والمجلات العلمية وغيرها من المصادر باللغتين العربية والإنجليزية (أو بغيرهما من اللغات) على النحو الذي تتطلبه البرامج والأبحاث التي يتم تنفيذها في الكلية.

الأدلة والبراهين:

يمكن الحصول على الأدلة والبراهين التي تثبت توافر معيار مصادر التعلم ومؤشرات الأداء الخاصة لعموم المعيار خلال الوثائق بشكل عام إن كانت محاضر أو تعليمات أو قرارات أو سجلات أو أوامر إدارية أو تقارير أو بحوث أو خطط عمل أو صور، على وسط ورقي أو إلكتروني، عناصر التوجيه ولوحات الدلالة والاعلانات الرسمية، المشاهدات الميدانية، المقابلات الشخصية، الاستطلاعات والاستبانات، المخططات الهندسية، المخططات الانسيابية لتوضيح تراتبية الأعمال، ومنها أيضاً:

١. استبانات رضا المستخدمين (الطلبة والتدريسيين والفئات الأخرى)

٢. معدلات وصول الطلبة إلى المصادر العلمية.

٣. الوثائق التي توضح عمليات تحديد متطلبات المقررات الدراسية وتوفيرها.

٤. تفاصيل الأوقات التي تتاح فيها المرافق لاستخدام الطلبة وهيئة التدريس.
٥. مدى توفر المعلومات عن برامج التهيئة الإرشادية للطلبة الجدد وغيرهم من المستخدمين.
٦. مدى الاستجابة لطلبات المجموعات المختلفة من المستفيدين (ذوي العلاقة).
٧. قدرة الكلية على تقديم معلومات حول المقارنات التي تجريها مع الكليات الإسلامية العلمية المماثلة التي تقدم برامج مناظرة، والمتعلقة بمستوى ما يتم توفيره من الكتب والدوريات والمصادر الإلكترونية.
٨. يمكن أن يكون تساوي مستوى ما توفره الكلية مع مستوى ما توفره الكليات المناظرة، أو تفوقه عليها، مؤشراً مناسباً للأداء.
٩. وثائق أخرى تقدمها الكلية.

المعيار الثالث: المناهج الدراسية.

١. يجب أن تضمن الكلية عبر سياسات فعّالة أن جميع البرامج العلمية فيها تحقق المستويات المستهدفة للتعليم والتعلم وتقديم الخدمات المساندة على مستوى الكلية، وبيان نمط وأسلوب التعليم (فصلي أو سنوي أو أية أنظمة أخرى)، وتحديد أنواع ومستويات الخبرات المطلوبة لدى القائمين بالتعليم.
٢. يجب أن تكون المخرجات (الحصيلة المعرفية والمهارية) لتعلم الطلبة محددة بدقة، ومتسقة مع متطلبات البرنامج الأكاديمي، وذلك في جميع التخصصات وأن تتوافق مخرجات التعلم أيضاً مع متطلبات التوظيف، أو ما تتطلبه ممارسة المهنة.
٣. يجب أن يتم تقويم مستويات التعلم والتحقق منها خلال عمليات ملائمة، وأن تتم مقارنتها بمعايير قياسية مناسبة وذات مستوى رفيع.
٤. يلزم أن يتم تقويم جودة التدريس وفاعلية البرنامج الأكاديمي خلال تقويمات الطلبة، وخلال استطلاعات آراء الخريجين وأصحاب الأعمال.
٥. ينبغي أن يكون النظر بصورة شاملة في السياسات المؤسسية المتعلقة بضمان جودة البرامج تؤدي إلى التعرف على نقاط القوة والضعف في البرامج التي تقدمها الكلية بشكل عام وتهدف إلى التحقق من عدم وجود تفاوت كبير بين البرامج من حيث الجودة والتركيز على تحديد الزمن المطلوب لإنتاج الاستيعاب

المستهدف للمعارف لدى الطلبة وتمليكهم المهارات العملية المناسبة للتخصص وأن يتم ضمان مراقبة كفاءة المعارف وفعاليتها أثناء الاستحداث أو التطوير.

أولاً: المراقبة المؤسسية لجودة التعلم والتعليم:

١. يجب أن يكون لدى الكلية نظام فعال لضمان تحقيق المستويات المستهدفة للتعلم والتعليم في جميع البرامج المقدمة، ولدعم تحسينها.
٢. يجب أن تكون لدى الكلية الإجراءات اللازمة للمراقبة ورفع التقارير التي تبين أن المتطلبات المنصوص عليها في معيار التعلم والتعليم تم تحقيقها في جميع البرامج التي تقدمها الكلية.
٣. يجب أن يتم اتخاذ الإجراءات المناسبة من قبل الكلية للتعامل مع أية مشكلات تطرأ، وتقديم الدعم للتحسينات خلال إستراتيجيات عامة للكلية، أو خلال دعم المبادرات ضمن نطاق الوحدات التنظيمية التي تحتاج لمثل هذه المبادرات.

المؤشرات:

١. إجراء تقييم شامل لجميع المقترحات الخاصة باستحداث برامج جديدة، أو تلك المتعلقة بإجراء تغييرات جوهرية في برامج قائمة، ومن ثم تتم الموافقة على هذه المقترحات من قبل مجالس الكلية بناء على توصية من الجهة المسؤولة عن المناهج العلمية..
٢. أن تطبق الجهة المسؤولة عن الشؤون العلمية في الكلية كافة متطلبات معايير التعلم والتعليم وقياس مستهدفاته عند تقييم وتقويم البرامج الجديدة والبرامج التي تطرأ عليها تعديلات جوهرية، وأن يشمل تقويم هذه البرامج المتطلبات الخاصة بالحقل الدراسي المعني والمتطلبات الخاصة بخريجي التخصص وسوق العمل منها ان لا يقل الحد الأدنى لعدد الوحدات المعتمدة لنيل درجة البكالوريوس وفقاً لمعايير اعتماد تخصص البكالوريوس عن (١٤٠) وحدة معتمدة يمكن للطلاب اكمالها في أربع سنوات، وان لا تقل نسبة تشكل المواد الأساسية عن ٥٥٪ من الوحدات الدراسية المعتمدة، نسبة ٤٠٪ من المواد الثانوية من الساعات الدراسية المعتمدة ونسبة ٥٪ من المواد العملية من الساعات الدراسية المعتمدة.

٣. تحديد عدد الوحدات الدراسية اللازمة لتخرج الطالب من الأقسام التابعة لكليات العلوم الإسلامية (١ ساعة نظري = ١ وحدة) (٢ ساعة عملي = ١ وحدة).

٤. أن توضع إرشادات توجيهية لتحويل صلاحيات الموافقة على تعديلات البرامج والمقررات، كأن يقوم مجلس الكلية بتحويل بعض الصلاحيات على مستوى الأقسام على أن تبقى التوصية بالتغييرات الجوهرية من اختصاص الجهة المختصة في الكلية تمهيداً للموافقة عليها، وعلى سبيل المثال: التعديلات التي تهدف إلى مواكبة البرامج للمستجدات في التخصص والاستجابة لتقارير تقييم البرامج والمقررات ينبغي أن يكتفى بإقرارها من قبل القسم المختص بتحويل من مجلس الكلية لتحقيق المرونة وتسهيل الإجراءات، أما التعديلات الجوهرية فيجب أن تحول إلى الجهة المسؤولة عن الشؤون العلمية في الكلية لإقرارها.

٥. أن تتحقق الكلية من أن التقارير السنوية لجميع البرامج قد تم إعدادها من قبل لجان الأقسام العلمية أو الكليات، والبيانات المتعلقة بمؤشرات الأداء الرئيسية لكل البرامج وأنه تم اتخاذ الإجراءات المناسبة لتطبيق التوصيات الواردة في تلك التقارير.

٦. أن تتحقق الكلية من أن عمليات التقييم الذاتي يتم القيام بها بصورة دورية لكل برنامج، باستخدام مقاييس التقييم الذاتي لبرامج التعليم العالي، وأن هناك تقارير تُعد حول هذه العمليات من قبل اللجنة العامة للجودة في الكلية وغيرها من اللجان الأكاديمية ذات العلاقة.

٧. أن يتم إعداد تقارير حول المستوى العام للجودة في البرامج على مستوى الكلية كلها بصفة دورية (مرة كل ثلاث سنوات) ليتم النظر فيها داخل الكلية، إذ تشير إلى نقاط القوة والضعف المشتركة، ومستويات التفاوت المهمة بين البرامج والأقسام والوحدات.

٨. أن يتحمل كبير المسؤولين في الإدارة العليا عن الشؤون العلمية بالكلية بالتعاون مع لجنة الجودة في الكلية والعمداء ورؤساء الأقسام مسؤولية تطوير وتطبيق إستراتيجيات خاصة للتحسين عند الحاجة للتعامل مع القضايا العامة التي تؤثر في البرامج في جميع نواحي الكلية.

ثانياً: مخرجات تعلم الطلبة:

١. يجب أن تكون مخرجات تعلم الطلبة المستهدفة متوافقة مع متطلبات المؤهلات، ومع المعايير المقبولة في حقل التخصص المعني، ويشمل ذلك متطلبات التخصصات التي يتم إعداد الطلبة لممارستها.
٢. يجب أن يتم التخطيط للبرنامج بشكل يضمن مشاركة كل مقرراته الدراسية في تحقيق مخرجات تعلم البرنامج بصورة متسقة.

المؤشرات:

١. أن تتوافق مخرجات التعلم المستهدفة مع متطلبات المؤهلات الوطنية ومعايير الاستحداث والتأسيس.
٢. أن تضع البرامج التي تؤدي إلى مؤهلات مهنية، مخرجات تعلم تستوفي متطلبات الممارسة المهنية في حقل التخصص المعني، وتتضمن هذه المتطلبات متطلبات الاعتماد الوطني، وتأخذ في الحسبان متطلبات الاعتماد العالمي لذلك المجال الدراسي إضافة إلى المقبولية الأخلاقية.
٣. أن يتم تضمين أية خصائص طلابية تحددها الكلية لخريجها ضمن مخرجات التعلم المستهدفة وذلك في كل البرامج المقدمة، وتُستعمل استراتيجيات التعليم وأساليب تقويم الطلبة المناسبة لها.
٤. أن يتم استخدام آليات مناسبة خاصة بتقويم البرامج، ويشمل ذلك استطلاعات آراء الطلبة المتخرجين، وبيانات توظيف الخريجين وآراء جهات التوظيف، والأداء اللاحق للخريجين، وذلك لتوفير الأدلة والبراهين على مناسبة مخرجات التعلم للأهداف ومدى تحققها.
٥. المراجعة لطرق الاختبار وتبني طرق متنوعة لاختبارات الطلبة تعتمد الفهم ومهارات التحليل إضافة إلى مهارات الحفظ والاسترجاع.

ثالثاً: تطوير البرامج:

Education Improvement Committee for Islamic Universities

١. يجب أن يتم تخطيط البرامج في شكل حزمة متكاملة من الخبرات العلمية، إذ تسهم كل المقررات - بطرق مخطط لها- في تحقيق مخرجات التعلم المستهدفة للبرنامج المعني.

٢. يجب أن تتم عملية مراقبة جودة كل من المناهج، بانتظام وخلال آليات مناسبة للتقويم، كما يجب تعديلها حسبما يتطلب الأمر مع إجراء عمليات مراجعة شاملة ودورية.

المؤشرات:

١. وجود مخطط أو إجراء لخطوات اعداد او مراجعة المنهاج المعرفي قبل اعتماده والموافقة عليه.
٢. وجود توصيفات المعارف والمهارات التي يجب اكتسابها، إضافة إلى إستراتيجيات التدريس والتقويم المناسبة لمجالات التعلم التي سيتم التركيز عليها في كل منهاج معرفي.
٣. أن تتم مراقبة المجالات الأكاديمية أو المهنية أو كليهما، التي يعد الطلبة لها، بصورة مستمرة، مع اتخاذ التعديلات الضرورية في البرامج، وفي محتوى المقررات، وفي المراجع المقررة، لضمان استمرار مواءمتها لمتطلبات تلك المجالات وجودتها.
٤. أن تستعين الكلية بممارسين متميزين في المهن والوظائف ذات العلاقة بالبرامج، للمتابعة ولتقديم المشورة حول محتوى البرامج وجودتها.
٥. أن يتم تقييم مقترحات البرامج الجديدة أو التعديلات الجوهرية للبرامج، أو قبولها، أو رفضها، من قبل اللجنة المختصة في الكلية، وإجراء مشاورات مناسبة ومفصلة في عملية التخطيط والقدرة على تنفيذ البرنامج بشكل فعال.
٦. أن يتم تقويم المناهج والبرامج وإعداد تقارير عنها بشكل دوري وتتضمن هذه التقارير معلومات كافية حول مدى فاعلية الإستراتيجيات التي خطط لها، ومدى تحقق مخرجات التعلم المستهدفة.
٧. أن يحتفظ بتفاصيل التعديلات التي أجريت، والأسباب التي دعت إليها، في ملفات المناهج والبرامج، وذلك عندما تتم هذه التعديلات نتيجة لعمليات التقويم.
٨. أن تكون قد تمت الاستفادة - عند مراجعة تقويم البرامج - من آراء الطلبة والخريجين حول جودة البرنامج المعني، ويشمل ذلك مدى تحقق مخرجات التعلم المستهدفة، وذلك خلال استطلاعات الرأي والمقابلات، وخلال المناقشات مع أعضاء هيئة التدريس ومع غيرهم من المستفيدين ذوي العلاقة مثل أرباب العمل.

رابعاً: التوأمة (الكليات المناظرة):

١. في الحالات التي تقوم فيها الكلية المحلية بطرح برامج خلال اتفاقية التوأمة مع كلية أخرى يجب أن تكون هذه الاتفاقية محددة بوضوح، وبموافقة رئاسة الجامعة إذا كانت من داخل العراق أو خارجه، وقابلة للتنفيذ وفق القوانين المعمول بها.
٢. يجب أن تلبي كافة متطلبات طرح البرامج العلمية في العراق وإن تحقق قيمة مضافة للطلبة أو المناهج أو البحث العلمي.
٣. يجب ألا تُستعمل البرامج أو المناهج العلمية التي تقدمها الكليات العلوم الإسلامية العالمية، ويشمل ذلك التعلم الإلكتروني أو غيره من برامج أو مقررات العلمية عن بعد إلا إذا كانت معتمدة أو مضمونة الجودة وتمت الموافقة عليها من قبل لجان ضمان الجودة العلمية ذات الصلة بالتخصص بعد أن يتم تكيف هذه البرامج حسب الحاجة لتناسب احتياجات الطلبة في القسم العلمي ولتفي بالمتطلبات المعمول بها في الكليات كافة ضمن التخصص.
٤. في الحالات التي تُقدم فيها الكلية برنامجاً تُستعمل فيه مواد تعليمية وضعتها كلية أخرى يجب أن تتحمل الكلية التي تمنح الشهادة الأكاديمية المسؤولية الكاملة عن جودة جميع جوانب البرنامج ويشمل في ذلك المواد المستخدمة، والتعليم، وغير ذلك من الخدمات المقدمة.

المؤشرات:

١. الموافقات اللازمة ويتم تحديد مسؤوليات كل من الكلية الأم والكلية المناظرة - بوضوح - خلال اتفاقيات رسمية لا تتعارض مع الاتجاه العام ومتطلبات الاعتماد ضمن هذه الوثيقة.
٢. مراجعة اتفاقيات (التوأمة) مع الكليات دورياً.
٣. زيارات متبادلة لأغراض تطوير المهارات ولتشاور حول تفاصيل معايير تقييم الطلبة.
٤. أن تستعمل الكلية المحلية إجراءات للتأكد من أن عمليات التقييم النهائية تكتمل عاجلاً، وأن النتائج تتاح للطلبة خلال الوقت المحدد وفقاً للوائح في العراق،

وذلك في حال الاتفاقيات التي تتطلب تقويم أعمال الطلبة بالمشاركة بين المؤسسات الوطنية والعالمية.

٥. أن تتوافق المقررات والواجبات والاختبارات مع البيئة المحلية، ويتم تجنب استخدام التعبيرات غير المألوفة، وتُستعمل الأمثلة والتوضيحات ذات العلاقة بالبيئة المحلية التي تقدم فيها البرامج، وذلك في حال كون البرامج مبنية على برامج أعدتها كلية تعليمية أخرى وقد يتطلب ذلك مواد تعليمية معدلة أو تكميلية أو كليهما، إضافة إلى دروس إضافية خاصة للمساعدة في تطبيق التعلم على البيئة المحلية.

٦. أن تتفق البرامج والمقررات مع متطلبات سوق العمل، وأن تتضمن البرامج الأكاديمية أو المهنية والنظم المتفقة مع محددات التعليم في العراق.

٧. أن تقوم الكلية المحلية - في حالة تقديم المقررات التي تنفذ عن طريق كليات التوأمة - باتخاذ الإجراءات المناسبة التي تضمن أن مستويات تحصيل الطلبة تساوي على الأقل تلك المستويات المتحققة في أماكن أخرى، سواء أكانت من قبل الكلية التوأم أم من قبل كليات مناظرة مناسبة تم اختيارها.

٨. أن يتم توفير معلومات كاملة مسبقاً عن أنظمة الوزارة ذات الصلة، ومتطلبات الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي الخاصة بمتطلبات المؤهلات الوطنية، ومتطلبات توصيف البرامج والمقررات وتقاريرها.

الأدلة والبراهين:

يمكن الحصول على الأدلة والبراهين التي تثبت توافر معيار المناهج الدراسية ومؤشرات الأداء الخاصة لعموم المعيار من خلال الوثائق بشكل عام إن كانت محاضر أو تعليمات أو قرارات أو سجلات أو أوامر إدارية أو تقارير أو بحوث أو خطط عمل أو صور، على وسط ورقي أو إلكتروني، عناصر التوجيه ولوحات الدلالة والاعلانات الرسمية، المشاهدات الميدانية، المقابلات الشخصية، الاستطلاعات والاستبانات، المخططات الهندسية، المخططات الانسيابية لتوضيح تراتبية الأعمال، ومنها أيضاً:

١. التقديرات التي يقدمها الطلبة، والخريجون، وأرباب العمل عن جودة البرامج.
٢. إحصاءات إتمام المقررات والبرامج، ونتائج توظيف الخريجين، ونسب الطلبة إلى أعضاء هيئة التدريس، وإحصاءات مؤهلات أعضاء هيئة التدريس.

٣. نصائح الخبراء المستقلين حول ملاءمة استراتيجيات التدريس وأساليب التقويم المستخدمة لمجالات التعلم المختلفة الواردة في متطلبات المؤهلات الوطنية .
٤. مراجعة التصحيح لعينات من أعمال الطلبة، والتقييمات المستقلة لمستوى أسئلة الاختبارات وإجابات الطلبة عنها.
٥. أية أدلة أخرى تقدمها الكلية.

المعيار الرابع: البحث العلمي

١. ينبغي أن تضع الكلية استراتيجية للبحث العلمي تتفق مع طبيعتها ورسالتها (تحديد القضايا ذات الأولوية) وأن تضمن تقديم قيمة مضافة وأن تكون مؤسسة على احتياجات أو متطلبات واضحة.
٢. ينبغي على جميع أعضاء هيئة التدريس الذين يُدرسون في برامج التعليم العالي أن يشاركوا في أنشطة البحث العلمي بصورة كافية ومناسبة، بما يضمن بقاءهم على دراية بالمستجدات في مجال تخصصاتهم، مع أهمية أن ينعكس ذلك على أدائهم التدريسي.
٣. يجب أن يشارك أعضاء هيئة التدريس الإشراف على أبحاث طلبة الدراسات الأولية في المراحل المنتهية مشاركة فاعلة في البحث العلمي في مجالات تخصصاتهم.
٤. يجب تشجيع أعضاء هيئة التدريس على متابعة اهتماماتهم البحثية ونشر نتائج أبحاثهم في مجلات (مصنفة عالمياً) أو ذات مصداقية عالية أو ضمن اتفاقية اعتراف متبادل، وأن تُقدر إنجازاتهم البحثية، وأن ينعكس ذلك على تقويمهم وترقيتهم.
٥. يجب أن تتوفر التجهيزات والمرافق اللازمة لدعم أنشطة البحوث الخاصة بأعضاء هيئة التدريس وطلبة الدراسات العليا للوفاء بهذه المتطلبات في الجامعات عامة وكليات العلوم الإسلامية خاصة التي تقع عليها مسؤوليات البحث العلمي.
٦. يجب أن تتم متابعة مخرجات البحث العلمي، وأن يتم إصدار تقارير عنها، وأن تتم مقارنتها بالكليات المناظرة.
٧. يجب أن توضع سياسات واضحة ومنصفة لحقوق الملكية الفكرية وتسويقها.

أولاً: السياسات المؤسسية في البحث العلمي:

١. يجب أن تكون لدى كليات العلوم الإسلامية التي تضطلع بمسؤوليات بحثية خطة شاملة لتطوير البحوث بناءً على رؤيتها ورسالتها المعلنة ومتطلبات المجتمع وسوق العمل، تتضمن أهداف الأداء، وإستراتيجيات الدعم والتطوير، والإجراءات، والأنظمة الإدارية التي تشجع على المشاركة الواسعة من المعنيين في جميع نواحي الكلية.
٢. يجب أن يكون لدى الكلية آليات لضمان المحافظة على المعايير الأخلاقية في عمل البحوث والنشر المتعلق بتلك البحوث.

المؤشرات:

١. أن تقوم الكلية بوضع خطة محددة ومعروفة لدى الجميع، لتنمية البحث العلمي تتناسب مع طبيعة الكلية ورسالتها، واحتياجات التنمية المجتمعية والثقافية الخاصة بالمنطقة.
٢. أن تحدد الكلية ما يعترف به بصفته بحثاً علمياً بشكل يتوافق مع المعايير العالمية، ويشمل ذلك عادة كلاً من البحوث الذاتية والأنشطة البحثية المدعومة، على أن تتصف هذه البحوث بالأصالة والابتكار، ويتم تحكيمها باستقلال من قبل خبراء في التخصص، وأن تنشر في وسائل نشر معروفة دولياً في مجال التخصص.
٣. أن تنشر الكلية تقارير سنوية حول أدائها في مجال البحث العلمي، ويتم الاحتفاظ بتقارير حول الأنشطة البحثية للأفراد والأقسام والكليات.
٤. أن تُشجع الكلية التعاون مع القطاعات الحكومية وهيئات البحث العلمي الأخرى، وتشمل صور التعاون هذه أموراً مثل: المشروعات البحثية المشتركة، والإستراتيجيات التعاونية للتطوير.
٥. أن توجد لدى الكلية آليات لدعم المشاركة والتعاون مع الجامعات وشبكات البحث العلمي على مستوى العالم.
٦. أن تتوافر لدى الكلية سياسات محددة تختص بإنشاء معاهد أو مراكز للبحوث، إضافة إلى إجراءات المراجعة الدورية لهذه المعاهد أو المراكز.

٧. أن توجد في الكلية لجنة رفيعة المستوى لمتابعة الالتزام بالمعايير الأخلاقية، وللموافقة على المشروعات البحثية التي قد يكون لها تأثير محتمل على قضايا تطبيقية وأخلاقية وإنسانية
٨. يجب تشجيع البحوث التطبيقية والمتفاعلة مع القضايا المجتمعية والثقافات الطارئة أو أية مصلحة عامة للحفاظ على ثوابت الإسلام في البحث العلمي.
٩. يجب البحث بعناية في فرص التطوير المؤسسي، والمساعدة في إقامة علاقات مناسبة مع المؤسسات البحثية والمراكز المجتمعية.
١٠. يجب أن تُحدد سياسات التواصل بوضوح، ويتم التقيد بها بصورة منتظمة.
١١. يجب أن تخصص الكلية ميزانية كافية تمكنها من تحقيق خططها البحثية.

ثانياً: مشاركة هيئة التدريس والطلبة في البحث العلمي:

١. يجب على الكلية وضع التسهيلات والسياقات الواضحة لتشجيع التدريسيين والطلبة على المساهمة في إنتاج البحوث.
٢. يجب أن تكون هناك رؤية واضحة لاختيار عناوين البحوث وتبني المبادرات البحثية.

المؤشرات:

١. أن تُقدّم الكلية المساعدة لهيئة التدريس للقيام ببحوث مشتركة مع زملائهم في كليات أخرى محلية أو دولية.
٢. أن يتم تشجيع أعضاء هيئة التدريس على أن تتضمن مقرراتهم التي يُدرسونها المعلومات المتعلقة بأبحاثهم وأنشطتهم العلمية ذات الصلة بتلك المناهج، بالإضافة إلى التطورات المهمة في مجال تخصصاتهم.
٣. أن توجد في الكلية إستراتيجيات لتحديد أعضاء هيئة التدريس ذوي الخبرة واستثمار خبراتهم في إجراء البحوث، وتقديم خدمات تطويرية للمجتمع المحلي، وتوفير عائدات مالية للكلية.
٤. أن يتم الاعتراف بشكل مناسب وكامل بمشاركة طلبة المراحل المتنتهية في المشروعات البحثية المشتركة، وتذكر أسمائهم في التقارير والأعمال المنشورة ضمن أسماء المؤلفين في حال وجود مشاركات واضحة لهم.

٥. لا يمنع وجود معاهد أو مراكز للبحوث من وجود النشاطات البحثية التي يقوم بها الباحثون الآخرون في الكلية، ممن ليس لهم علاقة مباشرة بهذه المعاهد والمراكز.

ثالثاً: الابداع والابتكارات

الابداعات التربوية والفكرية وممارسات الإرشاد الإسلامي وفنون الخطابة والتوجيه النفسي والمشاريع الريادية (قضايا التجديد) في الأصول وقواعد الإفتاء.

المؤشرات:

١. وجود تعليمات وإجراءات تتعلق بتسجيل براءات الاختراع أو الإبداع الفكري والأدبي وآليات توثيقها.
٢. سياسات وإجراءات المشاريع التطبيقية أو تنفيذ أعمال تربوية وفكرية في كليات إسلامية أخرى أو مؤسسات تربوية.
٣. دعم المبدعين من التدريسيين والطلبة.

الأدلة والبراهين:

يمكن الحصول على الأدلة والبراهين التي تثبت توافر معيار المناهج الدراسية ومؤشرات الأداء الخاصة لعموم المعيار خلال الوثائق بشكل عام إن كانت محاضر أو تعليمات أو قرارات أو سجلات أو أوامر إدارية أو تقارير أو بحوث أو خطط عمل أو صور، على وسط ورقي أو الكتروني، عناصر التوجيه ولوحات الدلالة والاعلانات الرسمية، المشاهدات الميدانية، المقابلات الشخصية، الاستطلاعات والاستبانات، المخططات الهندسية، المخططات الانسيابية لتوضيح تراتبية الأعمال، ومنها أيضاً:

١. تقييم جودة الأبحاث ومراجعة استراتيجية البحث العلمي وغيرها من الوثائق الداعمة.
٢. ما يتعلق بنطاق مخرجات الأبحاث وجودتها في جميع الكليات والأقسام والمراكز البحثية.

٣. خطة تطوير البحث العلمي.
٤. التقويم والترقيات، والسياسات المتعلقة بالبحوث التطبيقية وتوافر الملكية الفكرية.
٥. مدى التعاون مع سوق العمل والكليات المناظرة الأخرى.
٦. التعاون البحثي واتفاقيات البحث المشترك.
٧. استطلاعات آراء هيئة التدريس والموظفين والطلبة دلائل على مناسبة ما يتم توفيره لمرافق البحث وتجهيزاته.
٨. عدد البحوث المنشورة لكل عضو هيئة تدريس في المجالات المحكّمة.
٩. نسب أعضاء هيئة التدريس الناشطين في مجال البحث وعدد البحوث التي تتم الإشارة إليها في بحوث ومراجع أخرى.
١٠. ينبغي أن تُقارن هذه الأرقام بتلك الخاصة بالكليات المناظرة مشابهة.
١١. يمكن للكليات التي لديها التزامات بحثية أن تورد مؤشرات حول مدى تحول تلك الأنشطة العلمية والبحثية إلى تطبيقات في المجالات الأكاديمية أو المهنية ذات العلاقة.
١٢. أية أدلة أخرى تقدمها الكلية.

المعيار الخامس: هيئة التدريسيين والعاملين.

١. يجب أن يكون أعضاء هيئة التدريس مؤهلين بصورة مناسبة - نوعاً وفاعلية - ولديهم الخبرة اللازمة للقيام بمسؤولياتهم التدريسية، والحرص اللازم على الاحترام والتقدير بالأعراف الأكاديمية وأن يطبقوا استراتيجيات تدريسية ملائمة للمخرجات العلمية المختلفة، وأن يشتركوا في الأنشطة المناسبة لتحسين كفاءاتهم التدريسية.
٢. يجب أن تتوافر لدى الكلية سياسات تطوير مهنية لضمان التحسن المستمر في أدائهم وخبراتهم.
٣. يجب أن تحرص الكلية على تقييم أداء جميع أعضاء هيئة التدريس وغيرهم من الموظفين فيها تقييماً دورياً، مع تقديم الدعم بهدف التحسين حيثما يتطلب الأمر ذلك.
٤. يجب أن تتوافر لدى الكلية إجراءات فعالة، وعادلة، وتتصف بالشفافية لحل المشاكل المتعلقة بهيئة التدريس وغيرهم من الموظفين في الكلية.

٥. يجب أن يشير مصطلح (هيئة التدريس) إلى جميع الأساتذة المسؤولين عن تدريس المقررات الدراسية سواء أكانوا بدوام كامل أم بدوام جزئي، من أعضاء هيئة التدريس والمحاضرين والمعيدين.

أولاً: التوظيف (والتعيين):

١. يجب أن تكون لدى الكلية سياسات محددة بوضوح للوظائف والتوظيف.
٢. يجب أن تتضمن هذه السياسات صورةً عامة أو قائمة للصفات أو المميزات أو المؤهلات المطلوبة نبذة مختصرة أو مدونة توظيف عن الموظفين، وغير ذلك من الأمور ويشمل ذلك سياسات التوظيف والترقية والإجراءات الخاصة بها، والأعباء الوظيفية، وتقويم الأداء وتخويل الصلاحيات، والإجراءات المتعلقة بتقارير الأداء المرتبطة بهذه القضايا.
٣. يجب تصميم عمليات التوظيف (التعيين)، إذ تضمن توافر هيئة تدريس وموظفين قادرين ومن ذوي المؤهلات المناسبة لجميع الوظائف التدريسية والإدارية، وأن تتم إدارة هذه العمليات بصورة عادلة، وأن تكفل الإعداد والتوجيه والتدريب الكامل لأعضاء هيئة التدريس والموظفين للقيام بمسؤولياتهم.

المؤشرات:

١. أن تضمن عمليات التوظيف أن لدى أعضاء هيئة التدريس الخبرات المطلوبة في مجالاتهم، والسمات والخصائص الشخصية المناسبة، والخبرة والمهارات التي تفي بمتطلبات التدريس، وأن الموظفين مؤهلون بصورة مناسبة ولديهم الخبرة الكافية للعمل.
٢. عند التعيين داخل الكلية يجب أن تتناسب التعيينات مع المؤهلات والمهارات المطلوبة وتساهم في تحقيق التصور العام للخصائص المرغوب فيها لدى الموظفين.
٣. أن يتم تبني الإجراءات التي تضمن المعاملة المتساوية لكل المتقدمين في تلك الحالات التي يمكن أن تُشغل فيها الوظائف إما من داخل الكلية أو من

- خارجها. وتتخذ القرارات بإنصاف إذ تؤخذ في الاعتبار اختصاص ومعدل وخبرة المتقدمين ومؤهلاتهم ومستويات أدائهم.
٤. أن يتم تزويد المرشحين للتوظيف ببيانات كاملة عن مواصفات الوظائف وشروط التعيين فيها، إضافة إلى معلومات عامة عن الكلية ورسالتها وبرامجها تشمل المعلومات التي يتم تقديمها تفاصيل التوقعات المرتبطة بالعمل، ومؤشرات الأداء، وعمليات تقويم الأداء.
٥. التحقق من صحة المؤهلات والخبرات الخاصة بالمرشحين قبل تعيينهم.
٦. أن يتوافر في البرامج المهنية عددٌ كافٍ من أعضاء هيئة التدريس من ذوي الخبرات الناجحة في المهن المعنية لتقديم النصيحة العملية والإرشاد للطلبة حول متطلبات جهات العمل.
٧. أن يتم تقديم تهيئة تعريفية فعالة لأعضاء هيئة التدريس الجدد عن الكلية وبرامجها أو البرامج العلمية التي سيقومون بالتدريس فيها؛ لضمان معرفتهم بالكلية وخدماتها، وبرامجها، واستراتيجيات تنمية الطلبة، وأولويات التطوير لديها.
٨. أن يكون مستوى توفير أعضاء هيئة التدريس في البرامج مناسباً إلى نسبة الطلبة وتتم مقارنته بمعايير نسب الطلبة لهيئة التدريس في الكليات المناظرة ذات الجودة العالية سواء أكان داخل العراق أم خارجه.

ثانياً: التطوير الشخصي والوظيفي:

يجب أن تكون عمليات التطوير الشخصي والوظيفي المطبقة منصفة لجميع أعضاء هيئة التدريس وغيرهم من الموظفين ومصممة لتشجيع التحسين في الأداء وتعزيزه، ولتقدير الإنجازات المتميزة.

المؤشرات:

١. أن يتم تحديد معايير تقييم الأداء وإجراءاته بوضوح، ويتم تعريف أعضاء هيئة التدريس والموظفين بها بشكل مسبق.
٢. أن يتم تحديد المتطلبات اللازمة للتحسين بوضوح، وذلك في الحالات التي يُعد الأداء فيها غير مرضٍ.

٣. أن تتم المحافظة على سرية تقييم أداء أعضاء هيئة التدريس والموظفين، مع توثيقها وحفظها، وتتاح الفرص لهيئة التدريس والموظفين لإضافة ملاحظاتهم على تقييم أدائهم إلى الملفات الخاصة بهم، ويشمل ذلك النقاط التي يختلفون فيها مع التقييم.
٤. أن يُعطى جميع أعضاء هيئة التدريس وغيرهم من الموظفين فرصاً عادلة ومناسبة للتطوير الشخصي والوظيفي.
٥. أن يتم التعرف على أعضاء هيئة التدريس والموظفين الجدد الذين تبدو عليهم سمات القيادة، ويتم تزويدهم بمدى واسع من الخبرات لإعدادهم للترقية الوظيفية مستقبلاً.
٦. أن تشمل معايير الترقية تلك الإنجازات المتعلقة برسالة الكلية علمية، كما تتضمن - في حالة أعضاء هيئة التدريس - التقدير المناسب لجودة التعليم والجهود المبذولة لتحسينه، والخدمات التي يقدمونها للكلية علمية والمجتمع وللبحث العلمي.
٧. أن يتم تقديم المساعدة في تنظيم أنشطة التطوير المهني للعاملين بها لتحسين المهارات والارتقاء بالمؤهلات.

ثالثاً: الإجراءات الانضباطية، وحل المشكلات:

يجب أن تكون الإجراءات المتبعة لإدارة وحل المشاكل فعّالة ومنصفة للجهات المعنية كافة.

المؤشرات:

١. أن تتوافر لدى الكلية سياسات ولوائح تنظيمية تحدد بوضوح إجراءات التعامل مع المشكلات ضد أعضاء هيئة التدريس والموظفين، أو المشاكل الصادرة عنهم، وتحديد طرق حلها بينهم.
٢. اتخاذ إجراءات حل المشكلات بين الهيئة التدريسية أو الموظفين عن طريق التراضي وفي حال الإخفاق يجب إحالة الأمر إلى المسؤولين في الكلية أن لازم الأمر.

٣. أن تتوفر قواعد ولوائح تنظيمية تحدد بوضوح الإجراءات الانضباطية الخاصة بإهمال المسؤوليات، أو عدم الالتزام بالتعليمات والاخلال بالعرف الأكاديمي، أو السلوك غير اللائق، ويتم اتباع هذه القواعد باستمرار.
٤. أن تكون هناك قواعد أو لوائح تنظم حقوق التظلم أو الاستئناف ضد القرارات غير الواضحة المجحفة.
٥. أن يتم التعامل مع النزاعات الحادة خلال عمليات شبه قضائية، تتضمن إجراءات تقديم الأدلة والقرائن والتحقق منها، إضافة إلى الحكم غير المتحيز من قبل شخص أو أشخاص متمرسين في هذه الإجراءات وخاصة الوحدات القانونية في الكلية.

رابعاً: جودة التدريس:

يجب أن يكون التدريس على درجة عالية من الجودة، مع استعمال استراتيجيات مناسبة للفئات المختلفة والتخصصات المتنوعة.

المؤشرات:

١. أن تتناسب استراتيجيات التدريس مع الأنواع المختلفة من مخرجات التعلم التي تستهدف البرامج تطويرها.
٢. أن يتم الالتزام من قبل هيئة التدريس باستراتيجيات التدريس والتقويم الواردة في توصيفات المقررات والبرامج، مع وجود المرونة الكافية لتحقيق احتياجات المجموعات المختلفة من الطلبة.
٣. أن يتم إعلام الطلبة بشكل واف بمتطلبات المقررات خلال توصيفات المقررات التي تتضمن المعارف والمهارات المستهدفة بالتطوير، والمتطلبات التي ينبغي أداؤها، وعمليات تقويم الطلبة.
٤. أن يتوافق تدريس المقررات مع المفردات المعطاة للطلبة، ومع توصيفات المقررات.
٥. أن تكون الكتب المقررة والمراجع حديثة، وتتضمن آخر التطورات في مجال الدراسة.

٦. أن تتوافر الكتب المقررة وغيرها من المتطلبات الأخرى بكميات كافية قبل بدء الدراسة.
٧. أن يتم توضيح متطلبات حضور الطلبة في المقررات، ويلزمون بالحضور، كما تتم مراقبة مدى التزامهم بذلك.
٨. أن تُستعمل نظم فعالة لتقويم المقررات والتدريس، ومن ذلك استطلاعات آراء الطلبة، دون الاقتصار عليها وحدها و(وصف البرنامج الأكاديمي) يكون معلناً على المنصات الالكترونية للكلية.

خامساً: دعم التحسين في جودة التدريس:

يجب على الكلية تطبيق استراتيجيات مناسبة لدعم التحسين المستمر في جودة التدريس.

المؤشرات:

١. أن يتوافر في الكلية برامج تدريبية في مهارات التدريس لجميع أعضاء هيئة التدريس، سواءً أكانوا من الجدد أم من المستمرين منذ سنوات سابقة، ويشمل ذلك الذين يكلفون نصاباً تدريسياً بدوام جزئي.
٢. أن تتضمن البرامج التدريبية في مجال التعليم الاستخدام الفعّال للتقنية الجديدة والمتطورة.
٣. أن تتوافر فرص كافية للتنمية المهنية والأكاديمية الإضافية لعضو هيئة التدريس، مع تقديم مساعدات خاصة لأي من أولئك الذين يواجهون صعوبات.
٤. أن تتم مراقبة مدى مشاركة عضو هيئة التدريس في أنشطة التطوير المهني لتحسين جودة أدائهم التدريسي.
٥. أن يتم تشجيع أعضاء هيئة التدريس على تطوير الاستراتيجيات المناسبة لتحسين أدائهم التدريسي، وعلى الاحتفاظ بملفات توثيقية تحتوي على الأدلة والبراهين الخاصة بعمليات التقويم واستراتيجيات التحسين التي يقومون بها.
٦. أن يتم تشجيع الإبداع والابتكار وحمايته والاعتراف بالأداء المتميز في التدريس.
٧. أن تشمل استراتيجيات تحسين جودة التعليم تحسين جودة المواد العلمية المساعدة واستراتيجيات التعليم التي تتضمنها.

سادساً: مؤهلات أعضاء هيئة التدريس وخبراتهم:

يجب أن يكون لدى هيئة التدريس المؤهلات والخبرات اللازمة للقيام بمهامهم التدريسية والتقويمية.

المؤشرات:

١. أن يتوافر لدى أعضاء هيئة التدريس المؤهلات والخبرات المناسبة للمناهج التي يدرسونها، (تتطلب برامج المرحلة الجامعية - عادة - أن تكون المؤهلات الأكاديمية في التخصص للقائمين بالتدريس أعلى بمستوى واحد - على الأقل - من المستوى الذي يدرسون فيه).
٢. في حال الاستعانة بهيئة تدريس بدوام جزئي ينبغي أن تتكون هيئة التدريس من نسبة متوازنة من الذين يعملون بنظام الدوام الكامل والدوام الجزئي.
٣. أن يشارك جميع أفراد هيئة التدريس باستمرار في أنشطة أكاديمية تضمن درايتهم بأحدث التطورات في حقول تخصصاتهم وقدرتهم على تمكين الطلبة من استيعابها خلال تعلمهم.
٤. أن يشارك أعضاء هيئة التدريس الذين يعملون بدوام كامل في الأنشطة العلمية والبحثية في مجالات تخصصاتهم التي يدرسونها.
٥. أن يضم فريق التدريس في البرامج المهنية (مثلاً الحاسوب) بعض المهنيين المتخصصين من ذوي الخبرة والمهارة العالية في هذه المجالات.

الأدلة والبراهين:

يمكن الحصول على الأدلة والبراهين التي تثبت توافر معيار المناهج الدراسية ومؤشرات الأداء الخاصة لعموم المعيار خلال الوثائق بشكل عام إن كانت محاضر أو تعليمات أو قرارات أو سجلات أو أوامر إدارية أو تقارير أو بحوث أو خطط عمل أو صور، على وسط ورقي أو إلكتروني، عناصر التوجيه ولوحات الدلالة والإعلانات الرسمية، المشاهدات الميدانية، المقابلات الشخصية، الاستطلاعات والاستبانات، المخططات الهندسية، المخططات الانسيابية لتوضيح تراتبية الأعمال، ومنها أيضاً:

١. الوثائق التي تنظم عمليات التوظيف والترقية.
٢. توصيفات برامج التهيئة والتوجيه لهيئة التدريس والموظفين الجدد.
٣. إجراءات تقويم الأداء ودعم تطويره.
٤. سجلات تقويم جودة التدريس ومشاركات أعضاء هيئة التدريس في أنشطة التطوير المهني ذات العلاقة بمجال عملهم، خاصة عندما تحتوي على نسب المشاركات وتقويم فوائد تلك الأنشطة من قبل المشاركين فيها.
٥. يمكن استخدام معدل استبدال أعضاء هيئة التدريس في أجزاء الكلية للإشارة إلى الاستقرار الوظيفي أو عدمه في الهيئة التدريسية.
٦. يمكن أن تقدم الأنظمة والإجراءات الخاصة بحل المشكلات، إضافةً إلى سجلات تثبيت كل واقعة وما يترتب عليها من أدلة عن مدى فعالية هذه الإجراءات.
٧. يمكن أن تقدم لوائح تنظيم حل المشكلات، مع سجلات عدد مرات حدوثها ونتائج حلها أدلةً على مدى فعالية هذه العمليات.
٨. كثيراً ما تتضمن مؤشرات الأداء نسبة الطلبة إلى أعضاء هيئة التدريس، ونسب هيئة التدريس حسب مستويات مؤهلاتهم العلمية.
٩. معدلات استبدال الموظفين، وعدد مرات حدوثها في حال وجود مشكلات في الكلية تحتاج إلى المتابعة.
١٠. أية أدلة أخرى تقدمها الكلية.

المعيار السادس: الحوكمة.

١. يجب على كبار المسؤولين بالإدارة العليا أن يقوموا بإدارة نشاطات الكلية وتوجيهها بشكل فعال وفق هيكل إداري محدد وواضح وأن تكون القيادة لمجلس الكلية بما يحقق المصلحة العامة والمستفيدين منها، خلال تطوير السياسات المناسبة لها.

٢. يجب أن تكون ممارساتهم متوافقةً مع أعلى المعايير من حيث الالتزام

Education Improvement Committee for Islamic Universities

٣. يجب أن يتم التخطيط والإدارة في إطار من السياسات والأنظمة المالية والإدارية والأخلاقية التي تضمن التوازن على مستوى الأقسام العلمية والشعب والوحدات.
٤. يجب على الكلية أو القسم العلمي القيام بإدارة العمليات والأنشطة التعليمية وغيرها إدارة متسقة (حاسمة وواضحة) بما يحافظ على الأعراف الأكاديمية واتباع سياسات متماسكة واساليب فعالة ومناسبة تلبي متطلبات جميع الأطراف بشكل متوازن وواضح وان يتم التعامل مع الصلاحيات بحكمة وتبني تفويضها وتشكيل اللجان من أجل توخي الدقة وسرعة الإنجاز.

أولاً: مجلس الكلية:

يجب أن يقوم مجلس الكلية بمراجعة وتطوير المناهج المعرفية بصورة فعالة بما يحقق مصلحة الكلية بشكل خاص والمجتمع بشكل عام.

المؤشرات:

١. أن يضع مجلس الكلية التطوير الفعال هدفاً أساساً له، بما يحقق مصالح طلبتها وفئات المجتمع الأخرى.
٢. أن يشمل مجلس الكلية أعضاء يمتلكون خبرات متنوعة بما يكفل توافر مديات واسعة من المعارف والخبرات الضرورية لتوجيه السياسات العلمية للكلية.
٣. أن يكون أعضاء مجلس الكلية على دراية كافية بمهام الكلية وأنشطتها، وباحتياجات الفئات الاجتماعية.
٤. أن يتم تزويد أعضاء مجلس الكلية الجدد بالمعلومات التي يحتاجونها من أجل التعرف على الكلية وعلى دور المجلس وأسلوب العمل فيه.
٥. أن يقوم مجلس الكلية بمراجعة الرسالة، وغاياتها، وأهدافها مراجعة دورية خلال عمليات تعطي جميع شرائح المجتمع فرصة الإسهام بوجهات نظرهم.
٦. أن يقوم مجلس الكلية بما يلزم لضمان تحقيق رسالة الكلية في الخطط التفصيلية للكلية وأنشطتها الأساسية.
٧. أن يقوم مجلس الكلية بمراقبة إجمالي العمليات التي تتم داخل الكلية ويتحمل المسؤولية عنها، ومع أن المجلس له الصلاحية في اتخاذ القرارات النهائية إلا

أنه - في الحالات التي توجد حولها تساؤلات عن الشؤون الأكاديمية - ينبغي أن يرجع المجلس إلى مجلس الجامعة قبل اتخاذ أية قرارات أو إجراء تغييرات جذرية بشأنها.

٨. أن يقوم مجلس الكلية بتشكيل لجان فرعية للنظر - بدقة - في القضايا الرئيسية التي تقع ضمن اختصاصات المجلس، مثل: الموافقة على مشروع الميزانية، وإقرار اللوائح الداخلية للكلية، وما يتعلق بالسياسات العامة التي تقع تحت اختصاصات المجلس، (وينبغي أن تتضمن هذه اللجان بعض أعضاء مجلس الكلية، وكبار الموظفين، وأعضاء هيئة التدريس، وأعضاء من خارج الكلية حسبما تقتضيه الحال).

٩. أن تحدد مسؤوليات مجلس الكلية تحديداً يجعل جميع الأدوار أو الوظائف والمسؤوليات التي تقع على عاتقه واضحة، وفيها تمييز بين المسؤوليات، ويتم الالتزام بها على مستوى تناولها وتطبيقها، وتشمل هذه الأدوار والمسؤوليات أمور السياسات العامة والمساءلة على مستوى الكلية والإدارة العليا التنفيذية للكلية وآليات صناعة القرار الأكاديمي المرتبطة بتطوير البرامج العلمية، والحفاظ على العرف الأكاديمي.

١٠. يراجع مجلس الكلية مدى جودة أدائه مراجعة دورية، وأن يعمل - باستمرار - على تطوير وتطبيق خطط لتحسين طريقة عمله.

ثانياً: القيادة:

يجب على القيادات الإدارية في الكلية بما فيها الأقسام والشعب والوحدات أن تقوم بدورها في قيادة الكلية قيادةً فاعلة ومسؤولة تحقق لها التطوير والتحسين.

المؤشرات:

١. تحدد مسؤوليات الشعب والوحدات الإدارية تحديداً واضحاً في توصيفات المهام الوظيفية.

٢. أن تقوم الشعب والوحدات بتصور أو توقع القضايا والفرص المحتملة وتتخذ المبادرات المناسبة لها.

٣. تضمن القيادات الإدارية أن الإجراءات المطلوبة التي تقع في مجال مسؤولياتها أن تُنجز بفاعلية في الوقت المناسب.
٤. لمجلس الكلية اتخاذ القرارات النهائية وفقاً للأنظمة القائمة، إلا أنه ينبغي أن يخول المجلس بعض الصلاحيات المتعلقة بإقرار الكتب الدراسية وقوائم المراجع وتعديل استراتيجيات التعلم المخطط لها وتفاصيل مهام تقويم تحصيل الطلبة وتحديث محتويات المقررات إلى مستويات مناسبة داخل الكلية، وللمجلس أن يمتنع عن تخويل بعض أو كل هذه الصلاحيات في تخصصات معينة وفقاً لما يراه مناسباً.
٥. أن تشجع القيادات الإدارية (الأقسام، الشعب، الوحدات) على العمل بروح الفريق الواحد، والتعاون بين العاملين، من أجل تحقيق غايات الكلية وأهدافها التي تقع في حدود مسؤولياتهم.
٦. أن تتحمل القيادات الإدارية - في جميع المستويات - المسؤولية عن جودة الأنشطة وفعاليتها والمهام التي تدخل ضمن مسؤولياتها، بغض النظر عما إذا كانت هذه الأنشطة أو المهام تنفذ بواسطتها أو بواسطة آخرين يعملون تحت مسؤوليتها.
٧. أن تكون الصلاحيات محددة رسمياً في وثائق موقعة وتصف - بوضوح - حدود المسؤوليات المخولين بها، ومسؤوليات تقديم التقارير عن القرارات التي تتخذ بأوامر إدارية.
٨. أن تكون لدى الكلية أنظمة ولوائح تحكم مسألة تخويل صلاحيات موافق عليها من قبل سلطة عليا للكلية، وينبغي أن تبين هذه الأنظمة المهام الرئيسية التي لا يمكن تخويلها، وأن توضح أن تخويل الصلاحية إلى شخص آخر أو منظمة أخرى لا يلغي مسؤولية الشخص الذي منح ذلك التحويل في تحمل التبعات المترتبة على القرارات المتخذة بناء على ذلك التحويل.
٩. أن تؤدي القيادات الإدارية دورها القيادي، وتشجع المبادرات من جانب المرؤوسين، وتكافئ عليها، في إطار سياسات وإجراءات واضحة ومحددة.
١٠. أن توظف الآراء الإيجابية حول آراء المرؤوسين بصورة منتظمة وبناءة تسهم في عملية التطوير الشخصي والمهني لهم.

١١. أن يتحقق كبار القيادات الإدارية من أن ما يُقدّم لمجلس الكلية موثق ويحدد تحديداً واضحاً القضايا والسياسات التي تتطلب إصدار قرارات بشأنها، وما يترتب على بدائلها.

ثالثاً: عمليات التخطيط:

١. يجب أن تدار عمليات التخطيط بفعالية لتحقيق رؤية ورسالة الكلية وأهدافها، خلال عمل جماعي بروح الفريق الواحد.
٢. يجب أن تجمع عملية التخطيط بين التخطيط الإستراتيجي والمرونة التي تسمح بالتكيف مع النتائج المتحققة والظروف المتغيرة.

المؤشرات:

١. أن توضع خطة إستراتيجية شاملة للكلية كلها، تقدم إطار تخطيطي لأقسامها كافة.
٢. أن يتميز التخطيط بكونه إستراتيجياً، ويتضمن أولويات للتطوير، وتسلسلاً مناسباً لكل عمل يجب القيام به من أجل الحصول على أفضل النتائج.
٣. أن تضع الخطط في الاعتبار - بشكل كامل وواقعي - العوامل البيئية الداخلية والخارجية التي تؤثر على تطوير الكلية.
٤. أن تسمح عمليات التخطيط بمشاركة ذوي العلاقة المباشرة (المستفيدين) في مختلف وحدات الكلية، وبتبادل الآراء معهم بمستويات مناسبة.
٥. أن يتم إعلام كل من يعنيه الأمر بخطط الكلية بشكل جيد، وتوضيح آثار هذه الخطط، وما تتطلبه من مختلف الجهات ذات العلاقة بالكلية علمية.
٦. أن تتم مراقبة تطبيق الخطط، مع التأكيد من مدى تحقق الأهداف القريبة المدى والمتوسطة المدى، وأن يتم تقويم النتائج.
٧. أن تراجع الخطط وتطوّر وتعُدّل مع اتخاذ القرارات التصحيحية حسبما يتطلب الأمر، استجابة للتطورات التي تحدث عند التنفيذ، واستجابةً لنتائج التقويم البناء، أو للظروف المتغيرة.
٨. أن تُربط الخطط - بصورة مباشرة - بأنظمة إدارة المعلومات التي تقدم برامج منتظمة لكل من الأعمال المستمرة، ولمستوى التقدم في تنفيذ المبادرات

الإستراتيجية، خلال مؤشرات الأداء الرئيسة وغيرها من البيانات، حسب الضرورة.

٩. أن تشكل عمليات تقدير المخاطر وإدارتها مكوناً أساسياً في إستراتيجيات التخطيط، وتوضع الآليات المناسبة لتقدير المخاطر والتقليل من أثارها في حالة حدوثها.

رابعاً: النزاهة:

١. يجب على الكلية أن تلتزم بالمستويات الأخلاقية العالية والاستقامة والنزاهة ويشمل ذلك تجنب تضارب المصالح في التدريس، والبحث العلمي، والأعمال الخدمية.
٢. يجب أن تتخذ التدابير اللازمة لضمان الالتزام بهذه المستويات الأخلاقية من قبل العاملين في الكلية والطلبة المنتمين لها.
٣. يجب الالتزام بهذه المستويات الأخلاقية في جميع أشكال تعامل الكلية مع الطلبة، وأعضاء هيئة التدريس، وغيرهم من الموظفين.
٤. يجب أن تلتزم الكلية بهذه المستويات الأخلاقية في علاقاتها مع جميع الجهات، ويشمل ذلك كليات العلوم الإسلامية الحكومية والأهلية.

المؤشرات:

١. أن تضع الكلية قواعد للممارسات الأخلاقية والسلوك المسؤول تتطلب من أعضاء هيئة التدريس وغيرهم من الموظفين والطلبة وجميع اللجان والتنظيمات الالتزام بمستويات عالية من الممارسات السلوكية والأخلاقية، وتجنب الانتحال عند إجراء البحوث ونشرها، وفي مجال التدريس والتقييم، وتقويم الأداء، وعند القيام بالأنشطة الإدارية والخدمية.
٢. أن تقوم الكلية بمراجعة سياساتها وإجراءاتها بانتظام، وأن تقوم بتعديلها كلما دعت الحاجة إلى ذلك، بما يضمن استمرار الالتزام بمستويات (معايير) عالية من السلوك الأخلاقي.
٣. أن تقدم الكلية نفسها بصورة صادقة ودقيقة إلى الجهات الداخلية، والهيئات الخارجية، وإلى عامة الجمهور.

٤. أن توثق جميع ممارسات التعيين، والفصل من الخدمة، توثيقاً دقيقاً، وتنفذ بطريقة تضمن المعاملة العادلة للجميع من العراقيين وغير العراقيين من أعضاء هيئة التدريس وغيرهم من الموظفين الآخرين، سواء كانوا معيّنين بدوام كامل أو جزئي.

خامساً: السياسات واللوائح التنظيمية:

يجب أن تكون لدى الكلية مجموعة شاملة من السياسات واللوائح التنظيمية وتكون متاحة بشكل واسع، تُحدد بوضوح نطاق الصلاحيات وإجراءات العمل للجان الرئيسة أو الدائمة، وللوحدات الإدارية، وللوظائف القيادية في الكلية.

المؤشرات:

١. أن تقوم الكلية بتوفير دليل للسياسات والإجراءات توضح فيه الأنظمة والإجراءات الداخلية اللازمة للتعامل مع جميع مجالات الأنشطة الأساسية داخل الكلية.

٢. أن يتم وضع نطاق الصلاحيات أو المسؤوليات للجان الرئيسة أو الدائمة وللوظائف الإدارية والأكاديمية داخل الكلية، وأن يكون ذلك منصوصاً عليه في دليل السياسات والإجراءات.

٣. أن تكون اللوائح التنظيمية والوثائق ذات العلاقة محفوظة في أماكن يسهل الوصول إليها، ومتاحة لجميع أعضاء هيئة التدريس والموظفين والطلبة الذين تهمهم هذه الأدلة، ويشمل ذلك أعضاء هيئة التدريس والموظفين الجدد، وأعضاء اللجان المختلفة.

٤. أن تحدد مسؤوليات الطلبة، وقواعد السلوك الخاصة بهم، والأنظمة التي تؤثر على تصرفاتهم وأفعالهم، وتعلن للطلبة قبل بداية دراستهم في الكلية، وبانتظام بعد ذلك.

٥. أن تلتزم الكلية ببرنامج منتظم للمراجعة، تتم -خلاله- مراجعة جميع السياسات واللوائح التنظيمية ونطاق الصلاحيات والمسؤوليات مراجعة دورية.

سادساً: بيئة العمل:

يجب أن تطبق الكلية أنظمة تعزز إيجابية بيئة العمل، (تعرف بيئة العمل الإيجابية بأنها البيئة التي توفر للعاملين الإحساس بالمشاركة في صناعة القرار وبالقدرة على طرح المبادرات وتحقيق الطموح المهني والقناعة بتقدير الكلية للإسهامات والمبادرات).

المؤشرات:

١. أن يحرص كبار المسؤولين في الإدارة العليا في الكلية على إيجاد بيئة عمل إيجابية والمحافظة عليها وتبني الاستراتيجيات المناسبة ونشرها في جميع أنحاء الكلية وعدم الخروج عن الأعراف الأكاديمية.
٢. أن تحرص الإدارة على الحصول على آراء أعضاء هيئة التدريس، وغيرهم من الموظفين في الكلية، حول المبادرات الرئيسية، وأن تقوم بإبلاغهم بالطريقة التي تتم بها دراسة هذه الآراء وما تنتهي إليه بشأنها.
٣. أن يتم إشعار هيئة التدريس والموظفين بالكلية بالمواضيع، والخطط، والتطورات التي تحدث في الكلية، إما عن طريق النشرات الإخبارية، أو التعميمات الداخلية، أو عن طريق الاتصالات الإلكترونية.
٤. إجراء استطلاعات رأي دورية للمواضيع التي تتعلق بالمناخ التنظيمي، تتضمن أموراً، مثل: مدى الرضا الوظيفي، والثقة بالتطوير المستقبلي، والشعور بالمشاركة في التخطيط والتطوير.

سابعاً: الجهات المرتبطة بالكلية واقسامها:

عندما تقوم الكلية بإنشاء أو شراء شركات أو وحدات أخرى للقيام بمهام معينة، مثل: النشر، أو حماية حقوق الملكية الفكرية، أو أية خدمات أخرى فإنه يجب على الكلية - في هذا الشأن - أن تطبق سياسات فعّالة للمتابعة والمساءلة وإدارة المخاطر، ويتضمن هذا المعيار أية إجراءات تتعاقد الكلية بموجبها مع جهة أخرى لتقديم خدمات، مثل: تدريس المناهج ضمن الاختصاصات النادرة، وفي مثل هذه الحالات يجب أن تضع الكلية متطلبات الإشراف على البرامج أو الخدمة المعنية وتقارير

المتابعة التي تضمن استيفاء جميع المعايير ذات الصلة، وستكون الكلية مسؤولة عن جودة البرامج أو الخدمة المقدمة.

المؤشرات:

١. أن تتحقق الكلية من عدم التعارض بين وظائف أية جهة مرتبطة بها، أو وحدات تابعة لها، وما هو منصوص عليه في قرار (وثيقة) تأسيس الكلية ورسالتها.
٢. أن تُحدّد - بوضوح - جميع السياسات التي تؤثر في العلاقات المالية والإدارية بين الكلية والوحدات التابعة لها.
٣. أن تكون لدى الكلية آليات واضحة لإعداد تقارير متابعة تضمن أن يقوم المجلس بإشراف فعال على أعمال الوحدات التابعة له.
٤. أن تتم مراجعة التقارير المالية المدققة بصفة دورية من قبل لجنة مختصة يشكلها المجلس.
٥. أن تقدم الإجراءات الإدارية وآليات التخطيط الخاصة بأنشطة الجهات التابعة للكلية تقديراً دقيقاً للمخاطر المحتملة، ويشمل ذلك حماية الكلية من أية مسؤوليات مالية أو قانونية (قد تنشأ نتيجة نشاطات الوحدة).
٦. أن يتضمن عقد الخدمة متطلبات الاستيفاء بمعايير الجودة ذات الصلة، وذلك عند قيام الكلية بالتعاقد مع أية جهة خارجية لتقديم خدمات للطلبة (وستكون الكلية مسؤولة عن ضمان استيفاء المعايير).

الأدلة والبراهين:

يمكن الحصول على الأدلة والبراهين التي تثبت توافر معيار المناهج الدراسية ومؤشرات الأداء الخاصة لعموم المعيار من خلال الوثائق بشكل عام إن كانت محاضر أو تعليمات أو قرارات أو سجلات أو أوامر إدارية أو تقارير أو بحوث أو خطط عمل أو صور، على وسط ورقي أو إلكتروني، عناصر التوجيه ولوحات الدلالة والإعلانات الرسمية، المشاهدات الميدانية، المقابلات الشخصية، الاستطلاعات والاستبانات، المخططات الهندسية، المخططات الانسيابية لتوضيح تراتبية الأعمال، ومنها أيضاً:

١. معرفة نطاق الصلاحيات الخاصة لمجلس الكلية واللجان الرئيسة أو الدائمة في الكلية.
٢. استعراض عينات من الوثائق المرتبطة بالقرارات الصادرة عن هذه الجهات.
٣. يجب أن تتوفر أدلة وبراهين واضحة تبين أن مجلس الكلية قد أجرى تقويماً لمدى فاعليته، واتخذ الإجراء المناسب لتحسين أدائه.
٤. يجب أن تتوفر الأدلة والبراهين اللازمة لتقويم جودة الإدارة، ويشمل ذلك تقويمات الأداء ونتائج الاستطلاعات.
٥. أما ما يخص الأدلة والبراهين - الخاصة بجودة السياسات، والأنظمة، والتحليلات الخاصة بتقويم المخاطر، أو تقارير المتابعة المرتبطة - فيمكن الحصول عليها خلال فحص الوثائق ذات العلاقة، والمداولات مع هيئة التدريس، وغيرهم من الموظفين الذين يتوقع أن يكونوا على اطلاع بمحتوى هذه الوثائق.
٦. يمكن تقويم جودة المناخ التنظيمي للكلية خلال نتائج الاستطلاعات، والنقاش مع أعضاء هيئة التدريس، والموظفين، والطلبة المنتمين للكلية.
٧. نشر السلوكيات الأخلاقية المتوقعة، والمعلومات التي وضعت على المواقع الإلكترونية، والإعلانات، ومستوى الوعي بهذه المتطلبات لدى الأساتذة والموظفين والطلبة كما توضحه المقابلات واستطلاعات الرأي.
٨. أية أدلة أخرى تقدمها الكلية.

المعيار السابع: الطلبة.

١. يجب على الكلية اعتبار الطلبة المعيار الأكثر أهمية لتأثيرهم البالغ على تشكيل ثقة المجتمع برصانة العملية التعليمية وبالتخصص العلمي الذي تقدمه الكلية.
٢. يجب أن تكون أنظمة إدارة شؤون القبول وسجلات الطلبة موثقاً بها وتتصف بالاستجابة السريعة، وتحدد مهارات الطلبة المطلوبة بشكل أولي مع أهمية المحافظة على سرية السجلات كما تقضي بذلك تعليمات الكلية.
٣. يجب أن تكون حقوق الطلبة (طرق تعلم واساليب التعليم واختبار مخرجات التعلم) ومسئولياتهم محددة وواضحة ومفهومة، وأن تتوفر إجراءات للانضباط والتظلم أو الاستئناف تتصف بالشفافية والعدالة، وأن تتوفر آليات للتوجيه الأكاديمي، والإرشاد، وخدمات للمساندة تتلاءم مع احتياجات الطلبة.

٤. يجب أن تتعدى الخدمات المساندة التي تقدمها الكلية للطلبة احتياجاتهم الأكاديمية إذ تشمل أيضاً المتطلبات غير الصفية للخدمات والأنشطة الثقافية، والرياضية، وغيرها من الخدمات والأنشطة الأخرى التي يحتاجها الطلبة عامة.

أولاً: قبول الطلبة:

يجب أن تكون إجراءات قبول الطلبة فعالة، ويمكن الاعتماد عليها، وسهولة الاستخدام على الطلبة.

المؤشرات:

١. أن يتم تحديد متطلبات القبول للكلية وبرامجها بوضوح وبشكل مناسب وأن تتصف عمليات القبول والتسجيل بالسهولة في الاستخدام على الطلبة وعدم استهلاكها كثير من الوقت واعتماد نظام النافذة الواحدة في تقديم خدمات القبول.
٢. أن ترتبط أنظمة الحاسب الآلي المستخدمة في عمليات القبول بأنظمة تسجيل واسترجاع المعلومات (مثال على ذلك: أن ترتبط بأنظمة دفع الرسوم الدراسية، وبإصدار بطاقات الطلبة الشخصية، وتسجيل البرامج والمقررات الدراسية، وتسجيل الإحصائيات المطلوبة).
٣. أن يتم تطبيق متطلبات القبول بصورة منتظمة وعادلة، منها أن يتم تقديم معلومات عن المهارات الخاصة أو المصادر اللازمة للدراسة بطريقة التعليم عن بعد أو التعليم الإلكتروني، وذلك قبل التسجيل، في حال احتواء البرامج أو المقررات المقدمة على مكونات تغطي عن طريق التعليم عن بعد أو باستخدام التعلم الإلكتروني في البرامج (التعليم المدمج).
٤. أن تحرص الكلية على توفير وثيقة رسمية تبين بوضوح شروط الدفع وتواريخه، في حال كون اللوائح الداخلية تسمح بتأجيل الدفع، ويقوم الطالب بالتوقيع على هذه الوثيقة، كما توفر الكلية فرص الإرشاد المالي للطلبة.
٥. أن يتوافر مرشدون للطلبة ملمون بتفاصيل متطلبات المقررات لمساعدة الطلبة، قبل بدء عمليات التسجيل وفي أثنائها (لجان استقبال الطلبة الجدد).
٦. تقديم برنامج شامل لتهيئة الطلبة الجدد وتوجيههم، بما يضمن فهمهم الكامل لأنواع الخدمات والإمكانيات المتاحة لهم، وواجباتهم ومسؤولياتهم.

ثانياً: سجلات الطلبة:

١. يجب أن تحفظ سجلات الطلبة في مكان سري وآمن، مع أهمية وجود إجراءات مبرمجة آلياً لتوفير البيانات الإحصائية التي تحتاجها الكلية لمؤشرات الأداء، وكذلك لإعداد التقارير حول تقدم الطلبة وتحصيلهم.
٢. يجب توفير وسائل للحفاظ على سرية المعلومات الخاصة بكل طالب، وان تتمتع البيانات الممنوحة للطلبة بدرجة عالية من الدقة والرصانة وعدم إمكانية التزوير.

المؤشرات:

١. الحماية الفعالة لسجلات الطلبة (مع ضرورة الاحتفاظ بالملفات المركزية التي تحتوي على سجلات قبول الطلبة وأدائهم - على مر السنين - في مكان آمن، بالإضافة إلى الاحتفاظ بسجلات احتياطية في مكان آخر ويفضل أن يكون في مبنى منفصل أو خارج الكلية علمية).
٢. تعليمات وسياسات رسمية واضحة تحدد محتوى سجلات الطلبة الدائمة، ومدة الاحتفاظ بها، ووقت التخلص منها.
٣. قواعد واضحة تحكم سرية المعلومات وتضبط عملية الوصول إلى السجلات الفردية للطلبة وأن يتم الالتزام بها.
٤. إجراءات مبرمجة آلياً لمتابعة تقدم الطلبة خلال مدة دراستهم في البرامج، وأن تُحدد مواعيد بدقة تامة لتسليم النتائج وتسجيلها وتحديث السجلات يلتزم الجميع بها.
٥. أن يتم الانتهاء من النتائج والموافقة عليها رسمياً، وإشعار الطلبة بها حسب المواعيد المحددة في أنظمة الكلية والأنظمة التي تحكمها.
٦. أن يتم التحقق رسمياً من استيفاء الطالب لمتطلبات التخرج.

ثالثاً: إدارة شؤون الطلبة:

Education Improvement Committee for Islamic Universities

يجب أن يتم وضع قواعد وأنظمة تكفل وجود إجراءات إدارية عادلة ثابتة لشؤون الطلبة، مع وجود آليات فعالة للنظر في المشاكل التي قد تحدث والتظلم والاستئناف بواسطة لجان متخصصة داخل الكلية.

المؤشرات:

١. أن يقوم مجلس الكلية بإقرار "قواعد للسلوك" تحدد حقوق الطلبة ومسؤولياتهم وتكون مدونة في دليل يتوافر داخل الكلية على نطاق واسع.
٢. أن تحدد اللوائح التنظيمية الإجراءات التي يجب اتخاذها عند الخروج عن الانضباط الطلابي، ويشمل ذلك مسؤوليات الموظفين المعنيين، واللجان، وكذلك العقوبات التي قد تفرض.
٣. أن يتم اتخاذ الإجراءات الانضباطية دون تأخير، ويتم توثيق كل ما يتعلق بالموضوع، ويشمل ذلك تفاصيل الأدلة، في سجلات رسمية يحتفظ بها في مكان آمن في الكلية.
٤. أن يتم النص صراحة على إجراءات الاستئناف والتظلم التي يحق للطلاب اللجوء إليها، وذلك ضمن أنظمة وقواعد تكون منشورة ومعروفة على نطاق واسع في الكلية. وتوضح هذه الأنظمة والقواعد الأسس التي يمكن أن يقوم عليها الاستئناف والتظلم الأكاديمي، واتخاذ القرارات، والحلول الممكنة.
٥. أن تضمن إجراءات الاستئناف والتظلم عدم إضاعة الوقت في قضايا غير مهمة أو كيدية، ولكنها تفسح المجال للتنازل العادل للمواضيع التي تهم الطلبة، ولدعمها بتقديم خدمات الإرشاد الطلابي (لمثل هذه الحالات).
٦. أن تضمن إجراءات الاستئناف والتظلم تناول القضايا تناولاً محايداً بواسطة أشخاص أو لجان لا علاقة لها بأطراف القضية، ولا بمن قاموا بإصدار القرار أو بتوقيع العقوبة التي يتم التظلم منها.
٧. أن توجد إجراءات تضمن حماية الطلبة من التعرض للعقاب أو الظلم أو التمييز ضدهم لاحقاً نتيجة النظر في قضايا التظلم أو الاستئناف التي يقدمونها.
٨. أن توجد سياسات وإجراءات مناسبة للتعامل مع سوء السلوك الأكاديمي، ويشمل ذلك انتحال (سرقة) أفكار الآخرين وغير ذلك من أنواع الغش.

رابعاً: تخطيط خدمات الطلبة وتقويمها:

يجب أن تكون هناك إجراءات فاعلة لتخطيط أنشطة وخدمات الطلبة، والإشراف الإداري العام عليها، وتقويمها.

المؤشرات:

١. أن تعكس الخدمات المقدمة والموارد المخصصة لهذه الخدمات رسالة الكلية، والمتطلبات الخاصة بمجتمع الطلبة فيها واحتياجاتهم.
٢. أن تعمل الكلية على وضع خطط رسمية لتقديم الخدمات الطلابية وتحسينها، وأن تعمل على متابعة تنفيذ هذه الخطط وفعاليتها دورياً.
٣. أن يتولى أحد كبار أعضاء هيئة التدريس، أو الموظفين، مسؤولية الإشراف العام على الخدمات الطلابية وتطويرها.
٤. أن تتم مراقبة فعالية الخدمات ومناسبتها مراقبة دورية خلال عمليات متنوعة تشمل استطلاعات آراء الطلبة حول حجم استفادتهم من هذه الخدمات، ومدى رضاهم عنها، ويتم تعديل الخدمات الطلابية بناءً على نتائج التقييم والتغذية الراجعة.
٥. أن توفر الكلية الأماكن المناسبة واليات الدعم الكافي للخدمات الطلابية المطلوبة (السكن والطعام والنقل) وطرق استيفاء الاجور ان كان ذلك مطلوباً.
٦. أن تقدم الكلية المساعدة الإدارية والتنظيمية عند الحاجة إليها، وذلك في حال تقديم الخدمات عن طريق المنظمات الطلابية، وأن تضمن النزاهة والشفافية.
٧. في حال وجود صحف أو أية منشورات طلابية أخرى يجب وضع إجراءات أو قواعد واضحة تحدد معايير النشر وسياسة التحرير، ومدى الإشراف الذي تمارسه الكلية وطبيعته.

خامساً: الخدمات الإرشادية والطبية.

يجب أن تقدم الخدمات الطبية والإرشادية المناسبة لاحتياجات مجتمع الطلبة عن طريق أشخاص مؤهلين تماماً للقيام بمسؤولياتهم، مع المحافظة على خصوصية الطلبة، وإتباع الإجراءات الفعالة لمتابعة الطلبة المحتاجين إلى هذه الخدمات.

المؤشرات:

Education Improvement Committee for Islamic Universities

١. أن يقوم بالعمل في خدمات إرشاد الطلبة وفي الخدمات الطبية متخصصون لديهم المؤهلات المهنية اللازمة.

٢. أن يتم الوصول إلى الخدمات الطبية والإرشادية بسهولة، وتكون متاحة عند الحاجة إليها، ويتم تقديم هذه الخدمات بشكل عادل.
٣. أن يُقدم الإرشاد الأكاديمي، والتخطيط المهني، والتوجيه الوظيفي في الكليات أو الأقسام أو غيرها، في المواقع المناسبة داخل الكلية.
٤. أن تتاح خدمات الإرشاد النفسي والشخصي للطلاب، ويسهل وصولهم إليها في أي مكان في الكلية.
٥. أن توفر الكلية الحماية المناسبة، ويتم تعزيزها بالأنظمة أو القواعد السلوكية، لحماية سرية الأمور الشخصية والأكاديمية التي تناقش مع أعضاء هيئة التدريس أو غيرهم من الموظفين، أو الطلبة.
٦. أن يكون هنالك آليات متابعة فعالة لضمان نزاهة وشفافية الرعاية الطلابية وتقويم جودة الخدمات المقدمة لهم.

سادساً: أنشطة الطلبة غير الصفية.

يجب أن تتخذ الإجراءات اللازمة لتوفير الأنشطة غير الصفية المناسبة للطلبة في الكلية.

المؤشرات:

١. أن يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنظيم وتشجيع مشاركة الطلبة في النشاطات الثقافية، والرياضية كالاشتراك في الأندية، والجمعيات، والمناسبات الخاصة كالمعارض الفنية، والمجالات الأخرى التي تتلاءم مع اهتماماتهم، واحتياجاتهم.
٢. أن تعمل الكلية على توفير الفرص خلال تجهيز المرافق وتنظيم المناسبات الملائمة لتسهيل التفاعل الاجتماعي غير الرسمي للطلبة بعضهم مع بعض.

سابعاً: تقييم الطلبة.

يجب أن تكون عمليات تقييم الطلبة مناسبة لمخرجات التعلم، وأن يتم تطبيقها بفاعلية وعدالة مع التحقق المستقل من المستوى الذي تم تحقيقه.

المؤشرات:

١. أن تتناسب آليات تقييم أداء الطلبة مع أنماط التعلم المطلوبة وتقنيات التعلم الحديثة.
٢. أن توضح إجراءات تقييم الطلبة عند بداية تدريس المقررات .
٣. أن تُستعمل آليات مناسبة وصادقة يمكن الاعتماد عليها لإعطاء التقديرات المختلفة متوافقة ولا تتغير بتغير الزمن، ومتكافئة في المقررات التي تقدم في البرنامج والكلية، ومتناظرة مع كليات أخرى رصينة.
٤. أن تتم الاستعانة بجدول مواصفات الاختبار أو بأية وسائل أخرى عند تصحيح اختبارات الطلبة، وواجباتهم، ومشاريعهم، لضمان أن كل مجالات مخرجات تعلم الطلبة المخطط لها قد تمت تغطيتها.
٥. أن تُتخذ الترتيبات اللازمة داخل الكلية لتدريب أعضاء هيئة التدريس في الجانبين النظري والعملي على تقويم الطلبة.
٦. أن تتضمن السياسات والإجراءات الأعمال والأنشطة التي يمكن إتباعها للتعامل مع الحالات التي تكون فيها مستويات تحصيل الطلبة غير ملائمة أو قُيِّمت تقييماً غير متساوٍ.
٧. أن يتم استخدام إجراءات فعّالة للتحقق من أن الأعمال التي يقدمها الطلبة هي من إنتاج الطلبة أنفسهم.
٨. أن تعطى للطلبة نتائج حول أدائهم وتقويمهم خلال كل فصل دراسي، وتكون مصحوبة بآليات للمساعدة عند الضرورة.
٩. أن يتم تقويم أعمال الطلبة بعدالة وموضوعية.
١٠. أن تكون هناك فرص لعمليات التظلم معروفة للطلبة، ويتم تطبيقها بكل إنصاف.

ثامناً: المساعدات العلمية للطلبة.

يجب أن تكون لدى الكلية أنظمة فاعلة لمساعدة الطلبة على التعلم خلال الإرشاد الأكاديمي، والمحاضرات العلمية، ومتابعة التقدم الدراسي للطلبة، وتشجيع الطلبة ذوي الأداء العالي، وتقديم المساعدة للطلاب الذين يحتاجون إليها.

المؤشرات:

١. تواجد أعضاء هيئة التدريس في أوقات كافية ومحددة لتقديم المشورة والإرشاد المناسب للطلبة.
٢. مصادر التدريس: (ويشمل ذلك: توفير الموظفين، ومصادر التعلم، والتجهيزات، والتدريب في المشاهدة والتطبيق وفي المواقع الميدانية الأخرى) كافية لضمان تحقيق مخرجات التعلم.
٣. تقييم فاعلية عمليات الإرشاد والتوجيه الأكاديمي خلال استخدام الوسائل والبيانات الإلكترونية المتوفرة، مثل: تحليل زمن الاستجابة ونتائج تقييم الطلبة، وذلك في حال وجود إجراءات للإرشاد والتوجيه الأكاديمي للطلبة عن طريق الاتصالات الإلكترونية التي تشمل البريد الإلكتروني وغيره.
٤. دروس إضافية مناسبة لمساعدة الطلبة، لضمان فهمهم ومقدرتهم على تطبيق ما يتعلمونه.
٥. أن تتوفر آليات مناسبة لتهيئة الطلبة وإعدادهم للدراسة في بيئة التعليم الأكاديمي، مع الاهتمام بشكل خاص بإعدادهم للتكيف مع لغة التدريس، والتعلم الموجه إلكترونياً.
٦. أن تتخذ الإجراءات اللازمة لضمان أن مهارات الطلبة اللغوية مناسبة، في حال كون لغة التدريس في أي برنامج غير اللغة العربية، وذلك عند بدء الطلبة في دراستهم، وينبغي أن تتم المقارنة في المهارات اللغوية المتوقعة - عند البدء بالدراسة - بتلك التي لدى الكليات الإسلامية الرصينة، مع استهداف أن تكون مهارات اللغة مماثلة للحد الأدنى من متطلبات القبول للطلبة الأجانب في الجامعات التابعة للدول التي تتبنى نفس لغة التدريس على الأقل، واختبار عينة مماثلة للطلبة على أحد الاختبارات المعترف بها في اللغة المعنية).
٧. أن تتحمل الكلية التي تقدم برامج تعليمية مسؤولية فاعلية البرامج التحضيرية الضرورية لها، وذلك في حال تقديمها من قبل جهات أخرى غير الكلية نفسها، كما تتحمل الكلية مسؤولية ضمان تحقيق المعايير المطلوبة للقبول، ويشمل ذلك البرامج التحضيرية في مجال لغة تدريس البرنامج أو أية مجالات أخرى من مجالات التعلم.

٨. وجود نظام لمتابعة مدى تقدم أداء الطلبة بشكل فردي، وأن تقدم المساعدة والإرشاد إلى أولئك الذين يواجهون صعوبات.
٩. تأشير معدلات التقدم الدراسي للطلبة من سنة إلى أخرى، ومعدلات إتمامهم البرنامج بنجاح، والتعرف على فئات الطلبة الذين قد يواجهون صعوبات وتقديم المساعدة لهم.
١٠. أن يتم توفير مرافق مناسبة للدراسة الفردية بشكل يسمح بالخصوصية مع توفير معامل أو مراكز للحواسيب وغيرها من التجهيزات اللازمة.
١١. أن يتوافر لدى هيئة التدريس الإلمام الكافي بالأنواع المختلفة للخدمات المساندة المتوفرة للطلبة في الكلية، وأن يقوموا بإحالة الطلبة إلى مصادر الدعم المناسبة عند الحاجة إليها.
١٢. كفاية الترتيبات اللازمة لتقديم المساعدة للطلاب تقوياً دورياً خلال عمليات المتابعة للطلبة، دون الاقتصار عليها.

تاسعاً: أنشطة الخبرة الميدانية.

يجب - في البرامج التي تشمل أنشطة للخبرة الميدانية - أن يتم التخطيط لهذه الأنشطة وتطبيقها بوصفها من المكونات المكملة للبرنامج، وأن تحدد لها مخرجات تعلم، وأن يعُدَّ المشرفون على التدريب ضمن فرق التدريس، ويتم تنفيذ التقويم المناسب والاستراتيجيات المناسبة لتحسين الخبرة الميدانية.

المؤشرات:

١. يتم تحديد مخرجات التعلم من الخبرة الميدانية بشكل دقيق، وذلك في البرامج التي تشمل خبرات ميدانية، كما يتم اتخاذ الخطوات الفعالة لضمان فهم الطلبة والمشرفين على تدريبهم في الميدان لمخرجات التعلم والاستراتيجيات المتبعة لتطوير ذلك التعلم.
٢. يتم إطلاع المشرفين الميدانيين في المواقع اطلاعاً دقيقاً، على طبيعة المهام الموكلة إليهم، وعلى علاقة أنشطة الخبرة الميدانية بالبرنامج عامة.
٣. أن يقوم أعضاء هيئة التدريس بالمؤسسة بزيارات ميدانية لأماكن التدريب للقيام بالمقابلات والاستشارات مع الطلبة ومع المشرفين الميدانيين وذلك

- لمرات عديدة بما يكفي لتوفير الإشراف والدعم، (وعادة لا يقل عن مرتين خلال نشاط الخبرة الميدانية).
٤. أن يكلف الطلبة بإعداد تقارير عن خبراتهم الميدانية إذ تتناسب مع طبيعة الأنشطة ومخرجات التعلم المتوقعة.
٥. أن يُرتب عقد لقاءات أو محاضرات للمتابعة، يتمكن الطلبة فيها من إبداء آرائهم حول خبراتهم الميدانية واستخلاص النتائج العامة منها، وربطها بالدراسات التي أُخذت سابقاً، وتطبيق تلك الخبرات على المواقف التي يمكن مواجهتها مستقبلاً عند التحاقهم بالوظائف بعد تخرجهم.
٦. أن يتم اختيار أماكن الخبرة الميدانية التي لديها القدرة على تحقيق مخرجات التعلم المستهدفة ويتم تقويم فاعليتها في تطوير ذلك التعلم.
٧. أن يتم تقويم أداء الطلبة بشكل دقيق، وتوضع إجراءات محددة للتوفيق بين الآراء المختلفة، وذلك في الحالات التي يشترك فيها مشرفو التدريب في الميدان مع هيئة التدريس بالكلية في تقويمات الطلبة.
٨. أن تتاح الفرصة لتقويم أنشطة الخبرة الميدانية بواسطة الطلبة أنفسهم، وبواسطة مشرفي التدريب في الميدان، وأعضاء هيئة التدريس من الكلية، وتتم الاستفادة من نتائج تلك التقويمات عند التخطيط لاحقاً.
٩. أن يشمل الإعداد لأنشطة الخبرة الميدانية تقويماً دقيقاً للمخاطر التي قد يتعرض لها أي طرف من الأطراف المشتركة، وأن يتم وضع خطط لتمكين المعنيين من التعرف على تلك المخاطر وأساليب تقليص احتمالات وقوعها وطرق التعامل معها عند وقوعها.

الأدلة والبراهين:

يمكن الحصول على الأدلة والبراهين التي تثبت توافر معيار المناهج الدراسية ومؤشرات الأداء الخاصة لعموم المعيار من خلال الوثائق بشكل عام إن كانت محاضر أو تعليمات أو قرارات أو سجلات أو أوامر إدارية أو تقارير أو بحوث أو خطط عمل أو صور، على وسط ورقي أو الكتروني، عناصر التوجيه ولوحات الدلالة والاعلانات الرسمية، المشاهدات الميدانية، المقابلات الشخصية، الاستطلاعات والاستبانات، المخططات الهندسية، المخططات الانسيابية لتوضيح تراتبية الأعمال، ومنها أيضاً:

١. استطلاعات مسحية لآراء الطلبة حول جودة هذه الخدمات ومدى تحقيقها لرغباتهم.
٢. معدلات استخدام الخدمات المختلفة.
٣. الوقت الذي تستغرقه عملية اتخاذ القرارات الخاصة بقبول الطلبة والنتائج.
٤. معدلات إجراءات الانضباط ونتائجها.
٥. يمكن أن تستند مؤشرات الأداء على هذه المعلومات مباشرة، ولكن يمكن الحصول على أدلة إضافية خلال عمليات المراجعة التي تشمل أشياء، مثل: زيارات مواقع الخدمات الطلابية والمناقشات مع الطلبة والموظفين.
٦. اية أدلة أخرى تقدمها الكلية.

المعيار الثامن: خدمة المجتمع.

١. يجب النظر إلى المشاركة في خدمة المجتمع بصفقتها مسؤولية مهمة من مسؤوليات الكلية وأن تتوافر سياسة تواصل واضحة، تتبنى رعاية المبادرات وتقديم الخدمات لدعم عمليات تطوير المجتمع وفق محددات الشريعة الإسلامية.
٢. يجب تشجيع أعضاء هيئة التدريس وغيرهم من الموظفين في الكلية على المشاركة في خدمة المجتمع.
٣. يجب أن تتابع الكلية نظرة المجتمع لها وأن تتبنى الاستراتيجيات المناسبة من أجل العمل على تحسين صورتها وسمعتها.
٤. ينبغي أن تتضمن إسهامات الكلية في خدمة المجتمع أنشطة وخدمات لمساعدة الأفراد أو المنظمات أو المجتمعات المحلية خارج الكلية بكل الأشكال الممكنة والتركيز على الإسهام في استقرار الأسرة واستقرار المجتمع والإرشاد التربوي وقضايا التكافل والرعاية الاجتماعية.

أولاً: سياسات الكلية حول علاقاتها بالمجتمع.

يجب أن يكون التزام الكلية تجاه خدمة المجتمع محدداً بوضوح، وأن يكون واضحاً في طبيعته ومداه، وأن يدعم ذلك الالتزام بسياسات تشجع المشاركة في هذا الجانب، ويجب إعداد تقارير منتظمة حول الأنشطة التي يتم تنفيذها.

المؤشرات:

١. أن تقع الخدمات التي تلتزم الكلية بتقديمها ضمن رسالة الكلية ورؤيتها، وترتبط بالمجتمع أو المجتمعات التي تعمل فيها الكلية.
٢. أن يقر مجلس الكلية في السياسات الخاصة بالدور الخدمي للكلية في خدمة المجتمع، وتعمل القرارات التي يتخذها كبار المسؤولين بالإدارة العليا في الكلية على تعزيز هذه السياسات.
٣. أن تقوم الكلية بإعداد تقارير سنوية حول الخدمات التي تقدمها للمجتمع.
٤. أن تشمل معايير ترقية أعضاء هيئة التدريس وتقييم أدائهم جودة ومقبولية الخدمات التي يقدمونها للمجتمع.
٥. أن يكون لدى الكلية موقع على الشبكة العالمية (الإنترنت) يحدّث باستمرار، ويحتوي على معلومات تفصيلية عن هيكلية الكلية وأنشطتها، ومن ذلك المقطوعات الإخبارية حول الاهتمامات المحتملة للطلبة المتوقع انضمامهم للكلية وغيرهم من أفراد المجتمع بشكل عام.

ثانياً: التفاعل مع المجتمع.

يجب أن يتم بناء علاقات مع المجتمع؛ لتقديم الخدمات التي يحتاج إليها، وأن تتم الاستعانة بالمهارات والمصادر المتاحة في الكلية، وتتم الاستعانة بالخبرات الموجودة في المجتمع لدعم الكلية وبرامجها عند مناسبة ذلك.

المؤشرات:

١. أن تشجع الكلية أعضاء هيئة التدريس وغيرهم من الموظفين على المشاركة في الندوات العلمية والمجتمعية.
٢. دعم المجتمع، أو منظمات وجمعيات إنسانية تكون على اطلاع باحتياجات المجتمع.
٣. أن تُقيم الكلية علاقات مع أرباب سوق العمل (يمكن أن يشمل ذلك: إلحاق الطلبة ببرامج توفر خبرات العمل، وفرص التوظيف الجزئي، وتحديد القضايا التي تحتاج إلى تحليل في أنشطة مشاريع الطلبة).
٤. تنظم أنشطة إثرائية للمدارس.

٥. أن تحافظ الكلية على التواصل مع الخريجين بانتظام.
٦. أن يتم الاحتفاظ بقاعدة بيانات مركزية تشمل سجلات لخدمات المجتمع التي يقوم بها الأفراد والمنظمات التابعة للكلية.

ثالثاً: سمعة الكلية.

يجب متابعة كل ما يتعلق بسمعة الكلية في المجتمع والحفاظ على الأعراف الأكاديمية وتحسينها، ووضع المحددات التي تمنع إثارة أية تحفظات ثقافية لدى المجتمعات المحلية وألا تخرج في كل ذلك عن ثوابت الشريعة بل تعمل على تعزيزها.

المؤشرات:

١. أن توجد لدى الكلية استراتيجية للتعامل مع المجتمع المحلي وغيره من المجتمعات ذات العلاقة.
٢. أن تتوفر لدى الكلية إرشادات توجيهية واضحة حول إعطاء تصريحات للطلبة والجمهور وأعضاء هيئة التدريس حول قضايا المجتمع، وخاصة في تلك الحالات التي يمكن الربط فيها بين هذه التصريحات وبين الكلية واقسامها.
٣. أن يوجد بالكلية مكتب إعلامي يتولى مسؤولية تنسيق الاتصال بوسائل الإعلام، ويعمل على جمع المعلومات المتعلقة بنشاطات الكلية التي تتعلق بالاهتمامات المحتملة للمجتمع، وترتيب الإعلان عنها.
٤. أن يتم التعامل الفوري والموضوعي مع القضايا الخاصة بطريقة عمل الكلية في حال إثارتها في النقاشات العامة في المجتمع، ويتم ذلك عن طريق رئيس الجامعة أو عميد الكلية، أو عن طريق أحد كبار أعضاء هيئة التدريس أو كبار المسؤولين الذين أوكلت إليهم مسؤولية التعامل مع مثل هذه الأمور.

الأدلة والبراهين:

يمكن الحصول على الأدلة والبراهين التي تثبت توافر معيار المناهج الدراسية ومؤشرات الأداء الخاصة لعموم المعيار من خلال الوثائق بشكل عام إن كانت محاضر أو تعليمات أو قرارات أو سجلات أو أوامر إدارية أو تقارير أو بحوث أو خطط عمل أو صور، على وسط ورقي أو إلكتروني، عناصر التوجيه ولوحات

الدلالة والاعلانات الرسمية، المشاهدات الميدانية، المقابلات الشخصية، الاستطلاعات والاستبانات، المخططات الهندسية، المخططات الانسيابية لتوضيح تراتبية الاعمال، ومنها ايضاً:

١. الوثائق التي تصف سياسات الكلية نحو خدمة المجتمع.
٢. تقويم أداء أعضاء هيئة التدريس وترقيتهم، التي تتضمن المشاركة في خدمة المجتمع.
٣. الإرشادات التوجيهية والإجراءات المتعلقة بالتصريحات المقدمة لوسائل الإعلام المحلية، وغير ذلك من التعليقات التي تقدم للجمهور باسم الكلية.
٤. التقارير الخاصة بعلاقات الكلية بالمجتمع، التي تشمل قضايا أو مواضيع مثل: البيانات حول استخدام أفراد المجتمع لمرافق الكلية، ومشاركة هيئة التدريس أو الطلبة في لجان المجتمع المختلفة أو في مشروعات التطوير، والتفاعل مع المدارس وغيرها من الهيئات.
٥. ينبغي توثيق جميع أنشطة خدمات المجتمع، ويشمل ذلك الدورات العلمية والخدمات الأخرى التي تقدمها اقسام الكلية، وينبغي حفظها في نظام مركزي للمعلومات.
٦. يمكن الحصول على آراء المجتمع حول جودة الكلية خلال استطلاعات الرأي.
٧. أية أدلة أخرى تقدمها الكلية.

المعيار التاسع: ضمان الجودة.

١. ينبغي على الكلية وضع السياسات الضرورية التي تتبنى ضمان الجودة وأن تلتزم عمليات التخطيط والتنفيذ والمراجعة والتحسين بشكل مستمر.
٢. يجب أن تشمل عمليات ضمان الجودة كل أقسام الكلية ومرافقها الخدمية، وأن تمزج مزجاً فعالاً في عمليات الإدارة المعتادة.
٣. يجب أن تتضمن معايير تقويم الجودة رصد الموارد والمدخلات والأنشطة والتحكمات والمخرجات مع التركيز بصورة أكبر على المخرجات (أهمها الطلبة).
٤. يجب أن توضع الإجراءات اللازمة لضمان التزام هيئة التدريس، والموظفين، والطلبة بتحسين الجودة، وبتقويم الأداء بصورة منتظمة.

٥. يجب أن يستند التقويم إلى الأدلة والبراهين، وأن تنفذ عمليات التدقيق والتقييم وأن يتضمن النظر في مؤشرات أداء محددة، ومعايير خارجية للمقارنة تحمل طابع المنافسة.

٦. ينبغي مراجعة المتطلبات المحددة في نظام ضمان الجودة في الكلية (تقرير التقييم الذاتي) مراجعة دورية، لضمان عدم وجود متطلبات غير ضرورية، ولضمان أن البيانات المقدمة تُستعمل - في الواقع - بطريقة فعّالة.

أولاً: التزام الكلية بتحسين الجودة.

يجب أن تكون الكلية ملتزمة بالحفاظ على الجودة وتحسينها، خلال قيادة فاعلة ومشاركة نشطة من هيئة التدريس والموظفين وتتبنى حماية وتشجيع الحالات الايجابية.

المؤشرات:

١. أن يقدم عميد الكلية دعماً قوياً لأنشطة ضمان الجودة وتحسينها.
٢. أن تُقدّم الموارد اللازمة لإدارة عمليات ضمان الجودة وقيادتها.
٣. أن يشارك جميع أعضاء هيئة التدريس، وجميع الموظفين، في عمليات التقييم الذاتي وتحسين الأداء، في مجال أنشطتهم.
٤. تشجيع الابتكار والإبداع في إطار من السياسات والإرشادات الواضحة.
٥. الاعتراف بالأخطاء ونقاط الضعف من قبل المسؤولين، وأن تُستعمل المعلومات الناتجة عن ذلك، بصفقتها أساساً لعمليات التخطيط لتحسين الأداء.
٦. تجنب العقوبات كحل وحيد لإصلاح الاداء وأن يتم الاعتراف بتحسين الاداء، المبني على رصد الاخفاقات والإنجازات المتميزة.
٧. أن تمزج عمليات التقييم والتخطيط للتحسين في عمليات التخطيط المعتادة، وتصبح جزءاً منها.

ثانياً: إدارة عمليات ضمان الجودة.

Education Improvement Committee for Islamic Universities

يجب أن تقوم الكلية بوضع الترتيبات اللازمة لتحديد العمليات وتحديثها ودعم القائمين على قيادة الكلية وإدارتها، لتطبيق عمليات ضمان الجودة في الكلية كلها.

المؤشرات:

١. أن توجد شعبة للجودة ضمن هيكل الإدارة المركزية للكلية بالحد الأدنى، وتدعم بالعدد المناسب من الموظفين والموارد المالية والإدارية؛ لتتمكن من العمل بفاعلية.
٢. أن يتم تكوين لجنة للجودة (بتفرغ جزئي) تشمل أعضاء من جميع الأقسام أو الوحدات الرئيسية في الكلية قدر الامكان لتنفيذ العمليات الميدانية (التقييم).
٣. أن يعيّن أحد أعضاء الإدارة العليا للكلية ليتولى رئاسة اللجنة العامة للجودة (ويجب أن يكون عادة في مستوى العميد في الكليات).
٤. أن يتم تحديد مهام وحدة الجودة ومسؤولياتها، ومهام اللجنة العامة للجودة ومسؤولياتها بوضوح، ويجب تحديد العلاقة بين هذه الجهات وجهات التخطيط والإدارة في الكلية بوضوح وبشكل موثق.
٥. أن يتم التنسيق بين جميع نشاطات وحدات الجودة المختلفة ومهامها في الكلية، في حال كون نشاطات الجودة تدار عن طريق أكثر من وحدة تنظيمية.
٦. يتم مزج عمليات ضمان الجودة، إذ تصبح جزءاً لا يتجزأ من التخطيط المعتاد ومن استراتيجيات التطوير في كل أنحاء الكلية؛ وذلك في سلسلة محددة تبدأ بالتخطيط، ثم التنفيذ، ثم التقييم، ثم التطوير.
٧. أن تكون عمليات التقييم:
 - أ- مبنية على الأدلة والبراهين.
 - ب- مرتبطة بالمعايير المناسبة.
 - ت- متضمنة لمؤشرات أداء محددة مسبقاً.
 - ث- آخذة في الحسبان التحقق المستقل من تفسير النتائج.
٨. أن تحفظ البيانات الإحصائية (ويشمل ذلك معدلات النجاح، ومعدلات التقدم، وإتمام المناهج الدراسية، والبيانات الأخرى المطلوبة للمؤشرات) في قاعدة بيانات مركزية يمكن الوصول إليها، وأن يتم تزويد الكليات والأقسام بها باستمرار (في كل فصل دراسي عادة، أو في كل عام على الأقل)، لتستعمل في إعداد التقارير عن المؤشرات والمهام الأخرى لمراقبة الجودة.

٩. أن تخضع إجراءات ضمان الجودة ذاتها للتقويم والتحسين بانتظام، وتكتب عنها تقارير دورية، وذلك بصورة مشابهة لما يجري للوظائف الأخرى في الكلية.
١٠. أن تكون عمليات تقويم الجودة شفافةً، وتشتمل على معايير لإصدار الأحكام، ويتم توضيح الأدلة المستخدمة.

ثالثاً: نطاق عمليات ضمان الجودة:

١. يجب أن تطبق أنشطة ضمان الجودة الضرورية لضمان مستوى عالٍ من الجودة على كافة المهام والوظائف التي تتم في الكلية.
٢. يجب إشراك هيئة التدريس والموظفين في مختلف أقسام الكلية في عمليات تقويم الأداء والتخطيط للتحسين.

المؤشرات:

١. أن تشارك جميع الوحدات الأكاديمية والإدارية داخل الكلية (ممن يمتلكون دراية كافية ومهارات مناسبة) ويشمل ذلك مجلس الكلية في عمليات ضمان الجودة وتحسينها.
٢. أن يتم القيام بعمليات التقويم بانتظام، وأن يتم إعداد تقارير خاصة بعمليات التقويم، تقدم صورةً شاملةً عن أداء الكلية بصفة عامة، والوحدات التنظيمية والوظائف الأساسية فيها.
٣. أن يتناول التقويم المدخلات، والعمليات، والمخرجات، مع الاهتمام بمخرجات تعلم الطلبة بشكل خاص.
٤. أن تتناول عمليات التقويم، الأداء المتعلق بكل من الأنشطة والأعمال الروتينية المستمرة، والأهداف الإستراتيجية.
٥. أن تضمن عمليات التقويم استيفاء المعايير المطلوبة، وتضمن أن هناك تحسناً مستمراً في الأداء.
٦. أن تُجرى أبحاث على مستوى الكلية، تتعلق بتحقيق غايات وأهداف الكلية، وأن تتم مراقبة الجودة وتحسينها، وأن تتاح النتائج لكبار القيادات الإدارية ولجميع الفئات بالكلية.

رابعاً: المؤشرات والمعايير القياسية:

يجب أن يتم تحديد مؤشرات خاصة لمراقبة الأداء، وأن يتم اختيار معايير قياسية مناسبة لإجراء تقويم لمدى تحقيق الغايات والأهداف وجودة وظائف الكليات تركز على مبادئ إدارة الجودة.

المؤشرات:

١. تحديد عدد معيّن من مؤشرات الأداء الأساسية القادرة على القياس بموضوعية، وذلك لمراقبة أداء القطاعات المختلفة وتقويمها بشكل عام.
٢. اختيار مؤشرات أداء رئيسية إضافية لمراقبة أداء الوحدات الأكاديمية والإدارية المختلفة داخل الكلية.
٣. أن يتم تحديد معايير قياسية، لمقارنة جودة الأداء للكلية كلها وللوحدات الأكاديمية والإدارية، وتشمل هذه المعايير: المقاييس، الأداء السابق للكلية، كما تشمل مقارنات خارجية مناسبة لبنود مهمة يتم اختيارها.
٤. أن تتم الموافقة على مؤشرات الأداء الرئيسية والمعايير القياسية للمقارنة المحددة للمهام، أو الوحدات التنظيمية الأساسية، وذلك من قبل المجلس المخوّل في الكلية (مجلس الكلية).
٥. أن يتم توحيد الصيغة أو الشكل الذي يحدد المؤشرات ومعايير المقارنة المستخدمة، وذلك في جميع أجزاء الكليات الإسلامية.

خامساً: التحقق المستقل من التقويم:

١. يجب أن تستند عمليات تقويم الأداء إلى أدلة وبراهين (تشتمل - ولا تقتصر - على مؤشرات أداء ومعايير محددة مسبقاً).
٢. يجب أن يتم التحقق بشكل مستقل من النتائج المبنية على تلك الأدلة والبراهين.

المؤشرات: Education Improvement Committee for Islamic Universities

١. أن تعتمد عمليات التقويم الذاتي لجودة الأداء على مصادر متعددة من الأدلة والبراهين ذات العلاقة متى ما كان ذلك ممكناً خلال استطلاعات رأي

- المستخدمين وآراء المستفيدين (الأطراف المعنية)، مثل: الطلبة، أعضاء هيئة التدريس، الموظفين، الخريجين، وجهات التوظيف (الخريجي الكلية).
٢. أن يتم التحقق من صحة الاستنتاجات المبنية على تفسيرات الأدلة والبراهين الخاصة بالجودة، عن طريق استشارة مستقلة، ويقدم هذه الاستشارة أشخاص ذوو دراية بنوع النشاط المعني، وتُستعمل آليات غير متحيزة لإزالة التعارض بين الآراء المختلفة.
٣. أن يتم التحقق من مخرجات التعلم التي حققها الطلبة بمقارنتها بمتطلبات المؤهلات الوطنية والمستويات التي حققتها كليات إسلامية مشابهة.
٤. يتم الاعتماد على مقيمين متدربين ومستقلين إدارياً عن القسم أو النشاط الذي يتولى تقديمه.

الأدلة والبراهين:

يمكن الحصول على الأدلة والبراهين التي تثبت توافر معيار المناهج الدراسية ومؤشرات الأداء الخاصة لعموم المعيار من خلال الوثائق بشكل عام إن كانت محاضر أو تعليمات أو قرارات أو سجلات أو أوامر إدارية أو تقارير أو بحوث أو خطط عمل أو صور، على وسط ورقي أو إلكتروني، عناصر التوجيه ولوحات الدلالة والاعلانات الرسمية، المشاهدات الميدانية، المقابلات الشخصية، الاستطلاعات والاستبانات، المخططات الهندسية، المخططات الانسيابية لتوضيح تراتبية الأعمال، ومنها أيضاً:

١. النظر إلى مدى المشاركة في عمليات ضمان الجودة من جميع أجزاء الكلية، وخلال النظر إلى مدى مناسبة الخطوات التي تم اتخاذها استجابةً لعمليات التقييم التي أجريت، ويمكن أن تُقوّم نتائج هذه العمليات خلال فحص البيانات لمعرفة ما إذا كان هناك تحسن مستمر في التخطيط والإدارة على مستوى الكلية وفي مخرجات التعلم التي يحققها الطلبة.

٢. يمكن الحصول على الأدلة حول عمليات ضمان الجودة المتبعة خلال

استطلاعات الرأي أو المناقشات مع أعضاء هيئة التدريس والموظفين أو الطلبة، وخبراء الاجتماع.

٣. جودة التقارير عن الأداء التي تعدها الوحدات داخل الكلية تعتمد على الأدلة والبراهين وعلى المقارنات المناسبة مع المعايير القياسية الخارجية، ويمكن الحصول على معلومات عن خدمات الجودة التي يقدمها مركز الجودة من مصادر، مثل: نتائج الاستبانات، ومعدلات المشاركة فيها، والتقارير عن فعالية أنشطة المركز.

٤. تختلف طبيعة الأدلة التي أخذت في الحسبان ومؤشرات الأداء المستخدمة وفقاً للمهام التي يجري النظر فيها.

٥. ينبغي أن تُستعمل مؤشرات الأداء الرئيسة التي تم تحديدها يمكن أيضاً استخدام مؤشرات إضافية - إذا دعا الأمر - ترتبط بالرسالة المحددة للكليات الإسلامية.

٦. عندما توضع الغايات والأهداف للكلية أو الوحدات التنظيمية التي بداخلها ينبغي تحديد مؤشرات الأداء المناسبة، بوصفها جزءاً من عملية التخطيط.

٧. تعتمد عمليات تقييم الجودة على رضا الجهات المستفيدة من الاداء او الخدمة مع مراعاة التوازن في تحقيق مصالح الجميع.

٨. أية أدلة أخرى تقدمها الكلية.

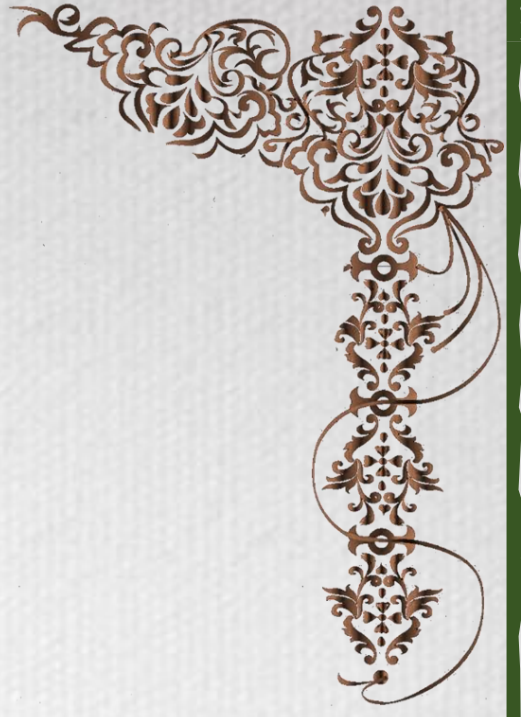
تم الانتهاء من المعايير يوم الخميس الموافق ٢٣ / ١٢ / ٢٠٢١ م، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

Education Improvement Committee for Islamic Universities

المصادر:

- ١- البيلاوي، حسن حسين وآخرون (٢٠١٠) الجودة الشاملة في التعليم بين مؤشرات التميز ومعايير الاعتماد الأسس والتطبيقات، ط٣، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن.
- ٢- حمود، خضير كاظم، (٢٠٠٠)، إدارة الجودة الشاملة، دار المسيرة للنشر والطباعة والتوزيع، ط١، الأردن.
- ٣- الخطيب، محمد بن شحات (٢٠٠٠)، نحو هيئة وطنية للاعتماد الأكاديمي للتعليم العالي في المجلد الرابع عشر، العدد الثاني.
- ٤- دليل الجامعة الإسلامية، مينيستوتا، ٢٠٠٦م ١٤٢٧هـ.
- ٥- دليل الجامعة الإسلامية الكويتية.
- ٦- دليل ضمان الجودة والاعتماد الجامعات العربية اعضاء الاتحاد، (٢٠٠٨)، مجلس ضمان الجودة والاعتماد للجامعات العربية.
- ٧- الريفي، محمد (٢٠٠٤) حول تحقيق جودة التعليم في الجامعة، مجلة الجودة في التعليم العالي، المجلد الأول، العدد (١)، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- ٨- عليجات، صالح ناصر (٢٠٠٠) إدارة الجودة الشاملة في الكليات الإسلامية التربوية والتطبيقية ومقترحات التطوير، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- ٩- الفتلاوي، سهيلة محسن (٢٠٠٨)، الجودة في التعليم المفاهيم، المعايير، المواصفات، المسؤوليات، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- ١٠- الفقيه القانوني والمفكر الإسلامي المستشار طارق البشري.

Education Improvement Committee for Islamic Universities



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

